

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٤٣**

الأربعاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبيرنزيا
	إستونيا	السيد يورغينسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويريفا
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كينغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

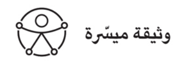
مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2020/161)

2006350 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2020/161)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، الجزائر، جيبوتي، السنغال، السودان، توغو، سيراليون، غينيا، كوت ديفوار، كينيا، مصر، المغرب، نيجيريا واليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، نيابة عن الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، بالنيابة عن السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد عبد الله مار دايي، الأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن مدير البرنامج.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/161، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن الموضوع قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أثني على جمهورية الصين الشعبية لتنظيمها هذه الجلسة الهامة.

تمضي أفريقيا اليوم قدما في تنفيذ خطتها لتحقيق التقدم والسلام والرخاء. وفي جميع أنحاء القارة، تنمو البلدان وتتصدى للتحديات الهيكلية المعقدة، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويعمل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والحكومات معا أكثر من أي وقت مضى. وتلتزم الأمم المتحدة التزاما تاما بدعم تلك الجهود. وقد أُحرز بالفعل تقدم هام في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، لا تزال القارة تواجه أوجه ضعف تهدد سلامها وأمنها وتعوق تنميتها الاقتصادية وتقوض حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومن بين تلك التهديدات الإرهاب والتطرف العنيف، اللذان لا يزالان يستفحلان في مختلف أنحاء القارة، على الرغم من جهودنا لمنعهما والتصدي لهما على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولا تزال حركة الشباب تشكل أكبر تهديد للأمن في الصومال وشرق أفريقيا، على الرغم من العمليات العسكرية المكثفة ضدها في السنوات الأخيرة.

وتتعاون الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة فيما بينها على شن هجمات متطورة على نحو متزايد في غرب أفريقيا، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. كما

يواصل تنظيم داعش العمل في ليبيا، على الرغم من النكسات التي مني بها مؤخرا، ويقوم بإعادة هيكلة الجماعات المنتسبة إليه وتمكينها في شرق أفريقيا وجنوبها ووسطها.

وفي منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة بوكو حرام والفصيل المنشق عنها، تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، يروعون السكان المحليين ويشنون هجمات على قوات الأمن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي ذكرى عشرات الآلاف من ضحايا الإرهاب الأفارقة وأن أعرب عن تضامني مع الحكومات والشعوب المتضررة. فالإرهاب يسبب ندوبا عميقة دائمة، ولا يحتاج الضحايا والناجون إلى الحماية فحسب، بل أيضا إلى فرصة للتعافي تتيحها لهم العدالة وسبل الدعم لإعادة بناء حياتهم.

ونعلم أن المرأة تتحمل عبئا غير متناسب جراء ذلك العنف، بما في ذلك من خلال الاستعباد الجنسي. ولأن معاداة المرأة تقع في صميم الاستراتيجيات التي تنتهجها العديد من الجماعات الإرهابية، فإن المرأة يجب أن تكون في صميم استجاباتنا.

إن المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب الذي شاركت الأمم المتحدة في تنظيمه مع حكومة كينيا في نيروبي في تموز/يوليه الماضي قد أعاد تنشيط جهودنا المشتركة لفهم الإرهاب في أفريقيا والتصدي له. وكما ذكر الأمين العام، لا يمكننا التصدي للإرهاب دون معالجة العوامل الأساسية المسببة له. ويأتي الخطر الذي يشكله الإرهاب في كثير من الأحيان نتيجة للتحديات الإنمائية والإنسانية والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات الأمنية التي تسعى إلى استغلالها الجماعات الإرهابية. وبالتالي فإن الحلول الأمنية والعسكرية ليست كافية.

ويجب التصدي للفقر وضعف الإدارة والتوترات الطائفية وعدم المساواة بين الجنسين والبطالة بين الشباب والأنشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بالأسلحة والأشخاص، واستخدام التكنولوجيات الجديدة ووسائط التواصل الاجتماعي للتجنيد وتأجيج المشاعر والتحريض. ونحتاج أيضا إلى فهم أفضل للتهديد المحدد لكل بلد ومنطقة دون إقليمية والاحتياجات ذات الأولوية فيها. فلا يوجد حل واحد مناسب للجميع؛ ومن الضروري اتباع نُهُج شاملة للحكومة بأكملها والمجتمع قاطبة وفي جميع المجالات.

وبما أن الإرهاب لا حدود له، فإن مكافحته والتصدي له يتطلبان تعاونا قويا متعدد الأطراف. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل على جمع الدول الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات والخبرات والموارد في مجال مكافحة الإرهاب. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المنظمات الأفريقية والدول الأعضاء لتعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد أيدنا وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، ونؤيد تنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في القرن الأفريقي وتنزانيا.

وبناء على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء، فإننا ندعم المبادرات التي تقودها وتتولى زمامها أفريقيا في المجالات المواضيعية ذات الأولوية، بما في ذلك حماية الأهداف المعرضة للخطر؛ والتصدي لسفر الإرهابيين؛ ووضع آليات تنسيق لإنفاذ القانون؛ وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التحقيق في الهجمات الإلكترونية ومنعها؛ والعمل مع البرلمانيين لتنفيذ الالتزامات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ولا يمكننا أن نبالغ في التشديد على أهمية دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي يمكن أن تؤدي دورا حاسما في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في المناطق الحدودية الثلاث في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وقد طرح مؤتمر قمة باو الذي عقد في كانون الثاني/يناير بدعوة من الرئيس إيمانويل

ماكرون، استراتيجية معززة ومركزة يمكن أن تقلل إلى حد كبير من التهديد الإرهابي. وأكرر دعوة الأمين العام المجتمع الدولي إلى تقديم دعم قوي لجهود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن الإرهاب خطر متعدد الأبعاد آخذ في التطور والتفشي. وأشجع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على الاستفادة من الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وأسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لتعزيز جهودنا وشراكاتنا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

السيدة محمد (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فقي محمد، أود أن أبدأ بتهنئة وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على توجيه الدعوة إلى المفوضية للمشاركة في مناقشة اليوم التي تنعقد في الوقت المناسب والهامة جدا. ويمكنكم التعويل على دعمنا إذ نعمل على تعزيز الشراكة بين الصين وأفريقيا لصالح السلام والأمن والاستقرار في القارة. ونهنئ وفد بلدكم على الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

تنعقد جلسة اليوم بالفعل في وقت يتفشى فيه الإرهاب والتطرف العنيف بمستويات غير مسبوقة ويستشريان داخل القارة الأفريقية وخارجها. وإضافة إلى الأوضاع في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، ينتشر الإرهاب الآن في أجزاء أخرى من القارة كانت بمنأى عن هذه الآفة. وقد تناولت وكيلة الأمين العام ديكارلو هذه الحقيقة بتفصيل كبير.

ولا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن تلك المناطق توجد في حالة حرب اليوم – حرب حقيقية يموت فيها عشرات الجنود والمدنيين كل أسبوع تقريبا. وقد رأى آلاف الأطفال مدارسهم مغلقة إما بسبب تدميرها أو بسبب إجبار المعلمين والتلاميذ على حد سواء على الفرار. وفقد السكان ديارهم وسبل عيشهم، في حين دمرت الهياكل الأساسية، مما يعكس مسار اتجاه المكاسب الإنمائية ويهدد آفاق أي مستقبل كيفما كان نوعه لسكان تلك المناطق لعقود قادمة.

وفي غضون ذلك، أصبحت الأدوات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية متطورة بشكل متزايد. إن سلاح التكنولوجيا ذي الحدين حقيقة يتعين علينا أن نتصدى لها إذ أصبحت التقنيات أكثر تطورا، كما رأينا فيما يتعلق بالإرهاب باستخدام الطائرات بدون طيار. كما أن الجماعات الإرهابية قد أتقنت فن التجنيد الذي يسّره استخدام المنابر الإلكترونية ومواطن الضعف الهيكلية مثل الفقر والانقسامات العرقية والدينية والأيديولوجيات السياسية المتضاربة. وتستخدم الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات الإجرامية وسائط التواصل الاجتماعي ومنابر التجنيد على الإنترنت لنشر الدعاية المتطرفة على عامة الجمهور بلغات مختلفة.

ويجب علينا أيضا أن ندرك أن تطور الجماعات الإرهابية لا يتوقف عند استراتيجياتها للتطرف والتجنيد. وعلى مر السنين، تحولت إلى حكومات ظل جيدة التنظيم، حيث قدمت الخدمات، وفي بعض الحالات كانت تعمل بوصفها القاضي والحكم والجلاد.

كما أن الإرهاب يؤجج العنف بين الطوائف. وقد رأينا في الماضي كيف استغلت الجماعات الإرهابية التوترات بين الطوائف في عدة بلدان.

وتعقد الإرهاب والتطرف العنيف في القارة الأفريقية يتحدى التعميمات والاستجابات السياساتية القائمة على نهج واحد موجه للجميع. ولذلك تطورت نُهج الاتحاد الأفريقي استجابة لهذه التعقيدات. وفي وقت مبكر منذ عام ١٩٩٢،

اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات للتصدي للإرهاب من خلال اتخاذ قرارات وإعلانات بشأن تعزيز التعاون بين دوله الأعضاء. وفي أواخر التسعينات، أقرت القارة بالحاجة إلى اتباع نهج قوي متعدد الأبعاد، ولذلك اعتمدت الاتفاقية المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩، التي تنص، في إطار أمور منها، على تدابير لمكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية على التصدي للإرهاب وتوطيد أوجه التعاون بين الشرطة والقضاء فيما بين الدول.

وفي عام ٢٠٠٤، استكملت الاتفاقية ببروتوكول يتناول التقارب بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وقد تم ذلك في وقت ظهرت فيه القرصنة والاختطاف مقابل فدية كوسيلة جديدة لتأمين الأموال للجماعات الإرهابية. وواصلت مؤسسات الاتحاد الأفريقي أيضا بناء قدرات أجهزة الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات للتصدي للإرهاب ومكافحته، تمشيا مع صكوك الاتحاد الأفريقي وأطره. وتشمل هذه المؤسسات المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ولجنة أجهزة المخابرات والأمن الأفريقية، ومؤخرا آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشُرطي. وعلاوة على ذلك، فإن عمليتي نواكشوط وجيبوتي لتعزيز التعاون الأمني في منطقتي الساحل وشرق أفريقيا، المنشأتين تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، هما بمثابة عوامل حفازة للتعاون بين دوائر الاستخبارات في البلدان والمناطق المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتحالفات الأمنية المخصصة، مثل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قد أظهرت لبقية العالم التزام أفريقيا بالقضاء على الإرهاب. ولذلك، فقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة الملحة إلى تزويد تلك الآليات بدعم مستدام ويمكن التنبؤ به بما يتناسب مع التحديات الماثلة. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط، استنادا إلى تجربتنا في أفريقيا.

أولا، بينما ندير هذه الآفة، أصبحنا مدركين أكثر من أي وقت مضى لضرورة تعزيز جهودنا لضمان معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بطريقة متكاملة وشاملة. وثمة حاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية، مع الجمع بين الاستجابات الأمنية وتدابير إنفاذ القانون، فضلا عن تحقيق الاستقرار المستدام والتعمير بعد انتهاء النزاع.

ثانيا، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لفهم دوافع الانضمام إلى صفوف الجماعات المتطرفة العنيفة، ولا سيما لدى الشباب. فالتفسير السائد والنمطي هو أنهم أفراد عاطلون عن العمل ومهمشون، انقادوا لغواية القادة المتعصبين الكاريزميين الذين يوفرون لهم فرصاً غير متاحة لهم عن طريق آخر. ولكن البحوث التي أجريت في القارة تشير إلى أن الأمر ليس كذلك دائما. وفي الواقع، كثيرا ما تكون هناك مجموعة من العوامل، بعضها غير ديني أو غير أيديولوجي. وهذا لا يعني أن الأيديولوجية والدين لا يقومان بدور هام في كثير من الحالات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استجابات في مجال السياسة العامة مصممة خصيصا لمعالجة الحقائق المحلية وتعدد العوامل، سواء كانت اقتصادية أو عرقية أو سياسية أو دينية.

ثالثا، فيما يتعلق بالمجتمع الدولي ككل، يتعين علينا أن نولي مزيدا من الاهتمام للعوامل التي تتجاوز السياق المحلي المباشر. فالجماعات المتطرفة العنيفة تبرع في دمج قضايا تتراوح بين النزاع في الشرق الأوسط وتصاعد كراهية الإسلام والجماعات اليمينية المتطرفة في الغرب في خطابها لإعطاء انطباع بأن هناك ظلما عالميا ولبث الخوف والكراهية. ولذلك، ينبغي أن نضع في اعتبارنا ضرورة معالجة الظروف التي توفر أرضا خصبة للتطرف على الصعيدين المحلي والعالمي.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي بتحمل نصيبه من المسؤولية بالكامل في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ومع ذلك، ينبغي لنا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا وأننا بحاجة إلى العمل الجماعي لمواجهة هذه الآفة التي لا تقوض السلام والأمن الدوليين فحسب، بل تقوض أيضا القيم والمبادئ ذاتها تميز مجتمعاتنا المتنوعة والديمقراطية منذ أمد بعيد. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تسعى باستمرار إلى العمل معا من خلال نُهج لا تسبب ضررا، بل تجسد المبادئ التي تربط مجتمعنا الدولي، وذلك بشعور من التضامن والمسؤولية عن رفاه جميع المجتمعات في أنحاء العالم قاطبة في الأجلين القريب والبعيد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة فاطمة محمد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد دايي.

السيد دايي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أن أسلط الضوء على ضرورة منع التطرف العنيف من خلال نهج يرتكز على التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وسأبرز كيف تستخدم الأمم المتحدة هذا النهج في التصدي بنجاح للتطرف العنيف في أفريقيا.

ونحن على استعداد لدعمكم، سيدي الرئيس، في جهودكم الرامية إلى دعم السلام والرخاء والتقدم في أفريقيا. وأود أبدأ حديثي بالتأكيد على أن الجهود الإنمائية تسفر عن التجديد الاقتصادي والسلام والرخاء في القارة. وتبدي البلدان حتى في منطقة الساحل إمكانات كبيرة للنمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي ٦ في المائة في بوركينا فاسو والنيجر و ٥,٦ في المائة في تشاد و ٣,٦ في المائة في موريتانيا و ٤,٨ في المائة في مالي. وقد أجرت جميع البلدان في المنطقة استعراضات وطنية طوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهي تحرز تقدما في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وعلينا ألا ننسى التقدم المحرز في أفريقيا والوعد الذي تبشر به أفريقيا، ولنحتفي بالاستثمارات الإنمائية التي يستند إليها هذا التقدم وهذا الوعد.

ومع ذلك، نرى أن القارة الأفريقية تواجه تحديات متزايدة بسبب عدم الاستقرار، لا سيما فيما يشار إليه الآن بقوس عدم الاستقرار الذي يمتد عبر منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، مع وجود مراكز له في مثلث ليبتاكو – غورما ووسط مالي وحوض بحيرة تشاد والصومال. ونحن في النظام الدولي نواجه أيضا تحديا يتمثل في التصدي لعدم الاستقرار هذا، نظرا لافتقارنا إلى الأدلة التجريبية. وفي كثير من الأحيان، لا نعرف بيقين مطلق الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية والمؤسسات أو الاستراتيجيات التي يمكن أن تلبي تلك الاحتياجات أو كيف يمكننا الاستثمار لتحقيق أثر مستدام وقابل للقياس.

وهذا هو السبب في أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يخدم المنظومة بالاستثمار في البحوث الجيدة والبرمجة القائمة على الأدلة للتمكين من اتخاذ إجراءات. فعلى سبيل المثال، يستند نهجنا لمنع التطرف العنيف إلى بحوث رائدة تستند إلى مقابلات أجريت مع أكثر من ٧٠٠ عضو سابق في الجماعات المتطرفة العنيفة لفهم دوافع التجنيد. وخلصت دراستنا لعام ٢٠١٧، ”رحلة إلى التطرف في أفريقيا: دوافع التجنيد وحوافزه والمنعطفات الحاسمة المفضية إليه“، إلى أن ٥٥ في المائة من المجندين طوعا لديهم شعور بالإحباط إزاء حالتهم الاقتصادية؛ ويعتقد ٨٣ في المائة أن حكومات بلدانهم لا ترعى سوى مصالح القلة؛ وقال أكثر من ٧٥ في المائة إنهم فقدوا الثقة تماما في السياسيين ومؤسسات إنفاذ القانون؛ والكثيرون منهم لم يحصلوا إلا على مستوى منخفض من التعليم؛ ويأتي معظم المجندين من

الأراضي الحدودية أو المناطق النائية التي عانت من التهميش على مدار أجيال.

وفي تلك الأماكن المهملة وغير الخاضعة للحكم، التي تشكل بؤرا للعنف، يعاني أفراد المجتمعات المحلية من نقص فرص الحصول على الخدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية والعدالة والأمن وسبل العيش وانعدام فرصة التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم والفرص التي يحتاجونها للازدهار. تلك هي التحديات التي يرتكز عليها التطرف العنيف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقريرنا لعام ٢٠١٩ عن ”نساء غير مرئية: الأبعاد الجندرية للعودة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج“ يخلص إلى أن العديد من الجماعات المتطرفة العنيفة في أفريقيا تتبنى رسالة تمكين المرأة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وتجتذب هذه الرسالة العديد من النساء اللواتي ينضمن طوعا. وإذا لم تُعالج هذه الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، فإن خطر استمرار تجنيد النساء، بما في ذلك إعادة تجنيد آلاف عديدة من النساء العائدات، سيستمر.

وأود أن أعيد التأكيد على أولوية الوقاية في معالجة تلك الأسباب الجذرية للتطرف العنيف.

إن الاستثمار في المنع عملية اقتصادية جيدة. ويبين تقرير مشترك نشرته الأمم المتحدة والبنك الدولي، أن كل دولار واحد يستثمر في المنع يخفض تكلفة الصراع بأكثر من ١٦ دولارا على المدى الطويل. فالاستثمار في المنع يحمي الدولة من خسارة تتراوح نسبتها بين ٢ إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ومع ذلك، فإن معظم التمويل لا يخصص للمنع وبناء السلام، بل للاستجابة للأزمات. ووفقا لتقرير صدر في عام ٢٠١٨ عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لم يخصص للمنع سوى ٢ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الهشة، و ١٠ في المائة فقط لبناء السلام.

ويميل الاستثمار أيضا إلى التركيز المفرط على النُهج الآمنة، على الرغم من أننا نعلم أن هذه النُهج تنطوي على خطر زيادة التطرف العنيف. وتبين أبحاثنا أن الدافع وراء انضمام ٧١ في المائة من الأشخاص إلى الجماعات المتطرفة العنيفة هو تجربتهم مع ارتكاب أجهزة إنفاذ القانون لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويتجاهل النهج الآمن الخالص تجاه التطرف العنيف، الأدلة على ما يجب عمله للتصدي بفعالية لذلك التحدي. ونحن نعلم أن هناك حاجة إلى حلول إنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤكدة للتطرف العنيف، ونعلم أنها فعالة. ولدينا بيانات توضح أن الحوار يدعم تغيرا كبيرا في المواقف والسلوك بين الناس من مختلف الفئات السياسية والدينية والاجتماعية. وقد أثبتنا من الناحية التجريبية أن المشاريع التي تدمج الدعمين النفسي الاجتماعي، والتدريب على المهارات والتثقيف تقلل من النزعات المتطرفة بين الشباب وتزيد من التسامح في المجتمعات المحلية. ولدينا بيانات تبين أن الاستثمار في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يعزز السلام والأمن.

ومن ثم، يلزم اتباع نهج متكامل ومتوازن إزاء الأمن والتنمية من أجل التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن التطرف العنيف. وينبغي أن تهدف التدخلات الأمنية إلى تعزيز الأمن البشري – إصلاح العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع في المجالات التي تآكل فيها وتعزيز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحلية التي غاب عنها – مما يؤدي إلى تماسك اجتماعي أقوى. ويستتبع ذلك أساسا تعزيز ملكية المجتمعات المحلية، والاستثمار المستدام في رأس المال البشري، وتعزيز آليات الحوكمة الإقليمية، وبدء عملية لتحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائد عالمي في تقديم الدعم لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. ونأتي بحلول إنمائية

لاستكمال التدابير الأمنية من خلال ممارسة المنع العام للتطرف العنيف، مع مشاريع إقليمية ووطنية لـ ٣٤ بلدا.

ومنذ عام ٢٠١٥، قدم مشروعنا الإقليمي لمنع التطرف العنيف في أفريقيا الدعم إلى ٢١ بلدا في جميع أنحاء القارة. واستنادا إلى البحث الوارد في تقرير: رحلة إلى التطرف في أفريقيا، يتمتع المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسمعة كرائد للفكر، وشريك موثوق به ومبتكر في مجال منع التطرف العنيف في أفريقيا. وقد أظهر المشروع أن الإرادة السياسية للتعاون في أنشطة المنع العابرة للحدود أساسية لمعالجة الآثار الجانبية. كان الفيلسوف الصيني لاو تزو يقول إن خيول الحرب تتكاثر عند الحدود. ويؤدي إهمال دولة ما لحدودها إلى الحرب والتطرف العنيف.

ونحن نعتز في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية الشراكة. ونؤمن بالنهج القائم على ''الأمم المتحدة كلها''. ونعمل عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وصندوق بناء السلام، وغيرهم من أعضاء اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. كما نضمن التعاون الوثيق مع أعضاء المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الدينية.

وأود أن أختتم بياني بالقول إننا نشيد بالاتحاد الأفريقي على دعمه المتبصر لحملة إسكات دوي المدافع لتعزيز منع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها من خلال مكافحة الأسلحة غير المشروعة. ونحيي الاتحاد الأفريقي على اعترافه بالحاجة إلى اتباع نُهج المجتمع بأسره للتصدي للعنف بجميع أشكاله. وندعو مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى توحيد مؤيدي التصورات والتفسيرات المتنوعة لمفهوم منع التطرف العنيف.

كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستثمار بقوة في التنمية والمنع المراعيين للمخاطر وتوسيع نطاقهما من أجل التصدي المستدام للتطرف العنيف من خلال معالجة أسبابه الجذرية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم في دعم أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد دايي على إحاطته وعلى استعراضه للأفكار الفلسفية للاو تزو.

معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر باعتباره وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2020/5.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

إن الصين تشكر مقدمي الإحاطات، وهم وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، باسم الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ وسعادة السفيرة فاطمة كياري محمد، التي تتكلم بالنيابة عن السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد عبد الله مار دايي، الأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن مدير البرنامج.

الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية جمعاء. وفي الوقت الحاضر، فإن سياق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب معقد وصعب. لا يمكن لأي بلد أن يكون محصنا من خطر الإرهاب أو بعيدا عنه. وما يؤثر على بلد واحد يؤثر على الجميع. وأفريقيا، بوصفها قارة تتمتع بأكبر إمكانات إنمائية، قد تأثرت بشدة جراء الإرهاب والتطرف العنيف خلال السنوات الأخيرة. وفي حين أن المشاكل القديمة لا تزال قائمة، فإن تهديدات جديدة تظهر.

وتصبح أفريقيا بشكل متزايد خط مواجهة في الاستجابة العالمية للإرهاب. وما فتئت المنظمات الإرهابية، التي استفادت من عدم الاستقرار الذي يسود بعض أنحاء أفريقيا، تتسلل

وتنتشر في جميع أنحاء القارة، مما يخل بالاستقرار الإقليمي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ويقوض السلام والأمن العالميين عموما. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة وفعالة ومنسقة للمساعدة في جعل البلدان الأفريقية في وضع أفضل للتصدي للتهديدات الإرهابية بقدرات وموارد ووسائل أكبر من أجل التخلص نهائيا من الظروف المولدة للإرهاب ومكافحة الإرهاب والتطرف بطريقة شاملة ومتكاملة.

وفي هذا الصدد، تحيط الصين علما بالبيان الرئاسي S/PRST/2020/5، الذي اعتمد للتو، بشأن بناء القدرات والتدريب وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، فضلا عن تعزيز التنسيق الداخلي لوكالات الأمم المتحدة. ويعكس البيان نقاط التوافق الرئيسية التي توصلنا إليها. وتعتقد الصين أنه يمكن أن يوفر توجيها حاسم الأهمية لخطواتنا المقبلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على النقاط التالية.

أولا، يجب أن نطبق معايير موحدة في جميع المجالات وأن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مكافحة الإرهاب. ومكافحة الإرهاب في أفريقيا جزء هام من الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بمعايير موحدة لمكافحة الإرهاب في مساعدة أفريقيا على مكافحة هذه الآفة. ويجب التعامل مع جميع الأنشطة الإرهابية من دون كلل، بغض النظر عن الراية التي يرفعها الجناة أو البلدان التي يستهدفونها أو الأساليب التي يستخدمونها. وينبغي تجنب ربط الإرهاب بأديان أو أعراق محددة.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي في مساعدة الدول الأفريقية في بناء قدرة أكبر على مكافحة الإرهاب وفي إيلاء الأولوية لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في البلدان الأفريقية. ونؤيد المجتمع الدولي في تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب إلى البلدان الأفريقية من دون شروط.

ثانيا، ينبغي أن نتخذ نهجا كليا وأن نتصدى للإرهاب والتطرف بصورة شاملة. ويشكل التخلف في المجال الاجتماعي – الاقتصادي عاملا رئيسيا لتكاثر وانتشار الإرهاب والتطرف في بعض أنحاء أفريقيا. وتواجه العديد من البلدان الأفريقية مجموعة كاملة من التحديات في مجالات الهياكل الأساسية والتنمية والقضاء على الفقر والعمالة والتعليم والصحة العامة والحماية الاجتماعية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في مواصلة تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين من خلال التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وتحسين سبل عيش الناس.

وينبغي تركيز الاهتمام تحديدا على تعليم الشباب الأفريقي وتوظيفهم. وقد أشار جميع مقدمي الإحاطات اليوم إلى مسائل في هذا المجال. وينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الشباب الأفريقي على عدم الوقوع فريسة للتأثير الخبيث للأيديولوجيات المتطرفة. وقد أطلقت الصين، خلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، ثماني مبادرات رئيسية، يهدف الكثير منها إلى تزويد الشباب الأفريقي بالمساعدة والتدريب، حتى يكونوا أكثر تعليما وأكثر قابلية للتوظيف.

ثالثا، يجب أن نحترم قيادة أفريقيا وامتلاكها لزمام الأمور باستمرار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، عند مساعدة أفريقيا في مكافحتها للإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي، عند تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب، أن يحترم سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن يراعي بشكل كامل آراء وأفكار البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودعم أولوياتها والتعاطف معها فيما تواجه مخاوفها وشواغلها والتركيز على حل المسائل التي تعتبرها البلدان المعنية أكثر إلحاحا. ومن المهم جدا مساعدة البلدان الأفريقية على اكتساب قدرات ووسائل محسنة

لتحقيق عدة أمور، من بينها مكافحة الإرهاب وتعزيز تبادل المعلومات والتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب ووضع حد لتمويل الإرهاب واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. ونأمل أن يتسنى تنفيذ التدابير ذات الصلة المبينة في البيان الرئاسي على أرض الواقع.

رابعا، يجب أن نسمح للمنظمات الإقليمية بالاضطلاع بدورها وتحقيق التآزر في مكافحة الإرهاب. ولا يمكن للبلدان الأفريقية أن تقوم بمفردها بمكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا. ولدى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة معرفة أشمل ببلدان المنطقة واحتياجاتها في مجال مكافحة الإرهاب. فهي في وضع فريد يمكنها من المساعدة في حل مسائل القارة. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في التكاتف من أجل تمكين نفسها والتصدي بصورة جماعية لخطر الإرهاب. وسنواصل دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

ويحدونا الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة لزيادة تنسيقها وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن تدعم البلدان الأفريقية في التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم العالمية لمكافحة الإرهاب وزيادة تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة والعمل بتآزر. وتعلق الصين أهمية كبيرة على شواغل البلدان الأفريقية وتقف تماما وراء البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في جهودها الدؤوبة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ونقدم، من خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، دعما ماليا لبرامج الأمم المتحدة التدريبية في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وقررنا، خلال مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا المذكور آنفا، إقامة المنتدى الصيني الأفريقي للسلام والأمن وصندوق التعاون الصيني الأفريقي للسلام والأمن لدعم التعاون في مجال السلام والأمن بين بلدي والقارة الأفريقية. وقدمنا، من خلال الاتحاد الأفريقي، ٣٠٠ مليون يوان في صورة مساعدات لعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وتطوير القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وسنواصل، قدر استطاعتنا، تزويد البلدان الأفريقية بالعتاد ونظم بناء القدرات لأغراض مكافحة الإرهاب. والصين مستعدة، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، لدعم ومساعدة البلدان الأفريقية في مكافحة الإرهاب والتطرف ومواصلة إسهاماتنا البناءة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، نعرب عن شكرنا الخاص للرئاسة الصينية على عقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية والمثير للقلق، الذي يستحق اهتمامنا والتزامنا الكاملين. وقد سررنا بحضور وكلمات السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وبإحاطتي السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد عبد الله مار دايي، الأمين العام المساعد والمستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ببساطة، إن التدهور الهائل في الأمن في غرب أفريقيا، ولا سيما في دول منطقة الساحل – في بوركينا فاسو ومالي والنيجر – نتيجة للعنف الناجم عن الإرهاب أمر يثير الجزع. وقد زادت أعمال العنف بواقع خمسة أضعاف مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠١٦، حيث أُبلغ عن أكثر من ٤ ٠٠٠ حالة وفاة خلال عام ٢٠١٩، وفقا لتقديرات رسمية معروفة. وتعرب الجمهورية الدومينيكية، إلى جانب المجتمع الدولي، عن إدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية التي تسببت في هذه الوفيات

المؤسفة، مع الإعراب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا وتضامننا مع البلدان المتضررة. ويلفت هذا العدد الكبير من الوفيات غير المبررة انتباهنا بشكل عاجل إلى ضرورة توخي اليقظة واتخاذ تدابير جريئة دون إبطاء، استنادا إلى تفكير عميق، ليس لمجرد تقييم القيود التي تواجه هذه الدول في التصدي بفعالية لوجود وخطر الجماعات الإرهابية والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أراضيها كعنصر إضافي يؤدي إلى تفاقم النزاعات في المنطقة، ولكن أيضا، وفي المقام الأول، لتحديد أسبابها الجذرية وحيزها وأتباعها.

ويجب علينا أن نهتم اهتماما خاصا بالصلة الخطيرة بين الجماعات الإرهابية وتعاونها فيما بينها ومع عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تمارس الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة غير المشروعة والممتلكات الثقافية والقرصنة واستغلال الموارد الطبيعية، من بين العديد من الجرائم الأخرى. إنه تآزر حقيقي للشر يضعف هياكل الدول ويبطئ تنميتها ويشوه نسيجها الاجتماعي.

وبالتالي، فإننا ندعو، كما نفعل دائما، ولا سيما في سياق السلام والأمن في أفريقيا، إلى مشاركة المرأة مشاركة استباقية وواسعة النطاق في وضع استراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الهيكلية للأزمة الأمنية واتخاذ إجراءات ترمي إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، مع الاعتراف بدور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وفي إدارة حالات ما بعد النزاع.

ومن المهم كذلك تعزيز دور الشباب، ولا سيما في صنع القرار، وتلبية احتياجاتهم حيث أنهم يمثلون الغالبية العظمى من السكان. وسيتطلب ذلك اتباع نهج كلي، مع التركيز على الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، عن طريق إيجاد فرص إنمائية، مثل: التعليم وفرص العمل، والحد الأدنى من ضمانات الحكم والأمن.

وفي الوقت نفسه، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكله عددُ المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو المنتقلين إلى الجماعات الإرهابية، وهو ما يمثل تحديا هائلا للبلدان الأفريقية من حيث الموارد واللوجستيات. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تقديم دعم دولي مستمر لتعزيز قدراتها على المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، من بين مجالات أخرى كثيرة.

تتطلب مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب التنفيذ الكامل والفعال للقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات المتعلقة بمنع وقمع تمويل الإرهاب، وكذلك تدابير الجزاءات ذات الصلة المفروضة على الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة به. وهنا يصبح التعاون بين الدول ودعم المنظمات دون الإقليمية والإقليمية أمرا لا غنى عنه.

ولذلك، نشيد بالجهود المبذولة والتقدم المحرز من جانب البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والكيانات دون الإقليمية والإقليمية الأخرى، فضلا عن الدعم المستمر الذي تقدمه الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للوفد الصيني على مبادرته بالدعوة إلى عقد مناقشة في مجلس الأمن بشأن المسألة الملحة المتمثلة في مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا. ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات اليوم، السيدة ديكارلو، والسيدة فاطمة محمد، والسيد عبد الله دايي، على مداخلاتهم. ونؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5، الذي أعده على الفور زملاؤنا الصينيون. ونؤكد مجددا، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، تضامننا مع حكومات بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي في جهودها المشروعة لمكافحة خطر الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد أن التحديات والتهديدات الأمنية التي نناقشها اليوم أصبحت للأسف ذات صلة بالقارة الأفريقية بأسرها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا لأسر وأصدقاء المدنيين والعسكريين وأفراد إنفاذ القانون في البلدان الأفريقية الذين قتلوا في موجة العنف والإرهاب التي اجتاحت جميع أنحاء القارة في الأشهر الأخيرة.

ويتضح اليوم بشكل خاص الأثر المدمر للتطرف والإرهاب في غرب أفريقيا، حيث حدثت زيادة كبيرة في عدد الجرائم الإرهابية في بضع سنوات فقط. ومما يزيد الوضع تعقيداً تحركات عدد من القوى المتطرفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، محوّلة إياه إلى شبكة إرهابية سرية واسعة النطاق ومنشئة لفروع إقليمية جديدة. وفي هذا الصدد، يبرز البيان الرئاسي المعتمد اليوم الحاجة إلى التنفيذ الشامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا والصحراء الكبرى وليبيا.

وبعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم داعش في سورية والعراق، ازداد تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أفريقيا. وهم يقومون بأنشطة التخريب والتجنيد متنكرين كمهاجرين ولاجئين، وينشرون الأيديولوجية المتطرفة والإرهابية بين الشباب والفئات الضعيفة. ويروّج زملاؤنا الغربيون بانتظام للعديد من مشاريع المساعدة التقنية للبلدان الأفريقية على أساس المفهوم المسيَّس لمنع التطرف العنيف. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى بضع نقاط.

أولا، ينبغي ألا تُقدم أي مساعدة تقنية في هذا المجال إلا بناء على طلب الدول المعنية. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أنه ليس لدى جميع الدول آليات وقائية حيث تؤدي الجهات الفاعلة من غير الدول دورا قياديا. ومن الواضح أنه ينبغي إشراك المجتمع المدني في منع التطرف والإرهاب. فعلى سبيل المثال، يسهم رجال الدين وقادة الرأي ووسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية والمنظمات الرياضية إسهاما كبيرا في هذه المهمة. غير أن كل ذلك لن يكون له معنى إذا لم تنسق الوكالات الحكومية هذه الجهود، مع الاعتراف بمسؤوليتها الرئيسية عن الحفاظ على السلامة العامة. ولن أركز بالتفصيل على النُهُج الروسية لمنع انتشار الأيديولوجية الإرهابية، لأن المسألة ستكون موضوع جلسة إحاطة مفتوحة منفصلة، تنظم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في ١٦ آذار/مارس.

ثانيا، عند تقييم احتياجات دول المنطقة من المساعدة الخارجية، ينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن الصكوك الإقليمية. وننوه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في ذلك السياق. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو دول المنطقة إلى النظر عن كثب في اتفاقية شنغهاي المبتكرة لمكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات الانفصالية التي أعدتها منظمة شنغهاي للتعاون، والانضمام إليها متاحٌ لجميع الأطراف المعنية.

ثالثا، تماشيا مع البيان الرئاسي المعتمد اليوم، ينبغي للدول والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تتبع نهجا متوازنا لتحليل الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، مع إيلاء اهتمام مماثل للعوامل الداخلية والخارجية. ومن الواضح أن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحد من البطالة، سيساعد في القضاء على مراتع الإرهاب. وفي الوقت نفسه، وكما أشرت بالفعل، وكما يذكر البيان الرئاسي بحق، فإن الزيادة الحالية في الإرهاب تعزى إلى حد كبير إلى ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتوسّع الجماعات الإرهابية الرئيسية، أي لأسباب خارجية. في الواقع، هناك العديد من هذه العوامل. ففي الماضي، لم تأخذ بعض البلدان في الاعتبار أن محاولات إنشاء نظام ”فوضى مدارة“ سيعقبها حتما فقدان السيطرة على الحالة. إذ إن تدمير الدولة في ليبيا قد حدد طابع التهديد

الإرهابي الحالي في أفريقيا. ومن الواضح أنه من الصعب الحديث عن إحراز تقدم في مكافحة الإرهاب في المنطقة دون إحراز تقدم في تعمير ذلك البلد.

كما لا يمكن إغفال السياق الليبي فيما يتعلق بالمهمة ذات الأولوية المتمثلة في مكافحة تدفق الأسلحة إلى الإرهابيين، وفقا للوثيقة المعتمدة اليوم. وأعرب الأمين العام، في أحدث تقرير له عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2019/1011)، عن قلقه البالغ إزاء الكمية الهائلة من الأسلحة من المخزونات الليبية التي تدخل بصورة غير مشروعة إلى بلدان الساحل وغيرها. وبعبارة أخرى، لم ينخفض هذا التدفق حتى بعد مرور تسع سنوات على بداية الحرب الأهلية في ليبيا. وللأسف، لا يساور جميع البلدان قلق مماثل إزاء تلك المشكلة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن روسيا تتابع عن كثب تطورات الحالة في المناطق الرئيسية في أفريقيا. وبدأنا بالفعل تقديم المساعدة العسكرية والتقنية المناسبة إلى عدد من البلدان، وتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وندعو المجتمع الدولي إلى تجميع جهوده في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية وتركيزها على الجوانب المهمة حقا لمكافحة التطرف والإرهاب.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات، السيدة روزماري ديكارلو، والسفيرة محمد، والسيد دابي، على مداخلاتهم القيمة.

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – تونس وجنوب أفريقيا والنيجر – وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

في البداية، نود أن نشكر الصين على اختيارها التركيز على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا خلال رئاستها الحالية لمجلس الأمن. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5 بشأن هذه المسألة، الذي يشكل شهادة على الجهود الموحدة التي يبذلها المجلس للتصدي لهذه الآفة ومكافحتها.

ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف من أخطر التهديدات التي يتعرض لها استقرار أفريقيا وتنميتها. ويتجلى هذا التهديد في كل من الهجمات الصغيرة النطاق وتلك الواسعة النطاق على المدنيين والهياكل الأساسية. وفي كثير من الحالات، يتطور الأمر إلى مواجهات مسلحة مفتوحة، لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والأثر، بين الجماعات الإرهابية ومؤسسات أمن الدولة، مع ما يترتب على ذلك من قتل أو تشويه للمئات، وتشريد للآلاف الذين يعيشون في ظروف إنسانية مزرية، وتعطيل للنشاط الاقتصادي في المناطق المتضررة، وإثارة الخوف بين السكان وإثارة البلبلة، والأهم من ذلك كله، استنفاد القدرات المحدودة بالفعل لمؤسسات الدولة وقواتها.

ومن المهم أن نلاحظ أن الجماعات الإرهابية في أفريقيا، وإن كانت مدفوعة في المقام الأول بجدول أعمال محلي، قد تواطأت مع جماعات موجودة خارج القارة، كما يتضح من ظهور فروع محلية لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لتنفيذ جداول أعمالها في أفريقيا. ولهذه الديناميات تداعيات خطيرة على القارة مع محاولات داعش للظهور من جديد على الأرض الأفريقية، لا سيما منطقة الساحل، بينما يجري طردها من العراق وسوريا.

والواقع أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ينتقلون بشكل متزايد إلى القارة. وهم ينجذبون أساسا إلى مناطق الصراع والأقاليم التي يكون فيها وجود الحكومة ضعيفا، ولا سيما على طول الحدود التي يسهل اختراقها. فهم يستغلون المظالم المحلية والفقر ونقص الخدمات العامة والأمن. ويلجأون إلى استخدام القوة الوحشية ضد السكان والانخراط في أنشطة إجرامية عبر الحدود.

باختصار، أصبحت الجماعات الإرهابية في أفريقيا عاملا رئيسيا لعدم الاستقرار، مما يزيد من حدة الصراعات ويزيد من تعقيدها، ويتحدى سلطة الدولة بشكل خطير ويهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويبدو أن بعض مجموعات تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية تعمل معا وتنسق الهجمات للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي.

إن الحرب الدائرة في ليبيا، التي تغذيها جهات أجنبية تواصل إرسال الأسلحة والمقاتلين، تغذي هذه الدينامية الإرهابية في القارة وتستمر في تعزيز الجماعات الإرهابية والتأثير على الوضع في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل. وندعو الدول المعنية إلى احترام التزاماتها والامتناع عن انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا. كما ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته عن كفالة الامتثال الكامل لقراراته ذات الصلة.

وبالمثل، فإن الهجمات المتكررة التي يعاني منها اليوم سكان بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي يجب أن تشكل تحديا لنا جميعا وأن تشجعنا على اتخاذ تدابير لصون السلم والأمن الدوليين قبل فوات الأوان.

في يوم الأحد الماضي، تحديدا، هاجمت مجموعة إرهابية قريتي دينغيلا وبارغا، في شمال بوركينا فاسو، مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وجرح كثيرين آخرين. وندين بأقوى العبارات هذا الهجوم الإرهابي. ونعرب عن خالص تعازينا وتعاطفنا لأسر الضحايا ولشعب بوركينا فاسو، وعن تضامننا ودعمنا الكامل لحكومة بوركينا فاسو في جهودها لمكافحة الإرهاب.

لقد أبدت الدول والمجتمعات الأفريقية قدرا كبيرا من الصمود والشجاعة في الوقوف في وجه الإرهاب والتطرف العنيف. بيد أن الحالة تدعو المجتمع الدولي على وجه الاستعجال إلى تعزيز عمله النشط والمنسق لدعم هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الحاجة إلى مزيد من العمل في المجالات التالية.

أولا، من الأهمية بمكان الكشف عن جميع وسائل دعم الإرهاب في أفريقيا وتعطيلها وملاحقتها، بما في ذلك توفير الموارد المالية للجماعات الإرهابية وتزويدها بالأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتيسير عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ونقلهم إلى مناطق النزاع، وكذلك استغلال الدين لتطرف الشباب وتجنيدهم وتبرير استخدام العنف. ولا بد من تعزيز برامج بناء القدرات لمواجهة الروايات الإرهابية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لنشر الدعاية الإرهابية.

ثانيا، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية والظروف المؤدية إلى الإرهاب في أفريقيا. فالإرهاب والعنف يجدان أرضا خصبة مؤاتية بشكل خاص في الظروف الوطنية أو الإقليمية السلبية مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة والتهميش ونقص التعليم والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والصراع المسلح. ولذلك، من المهم أن تعتمد الدول استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب من خلال تعزيز التنمية المستدامة ومعالجة الفقر وعدم المساواة، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحسين الحوكمة، بما في ذلك في قطاع الأمن، والقضاء على الفساد وتعزيز مشاركة وقيادة الشباب والنساء على جميع مستويات صنع القرار. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجيات نهجا شاملا للحكومة والمجتمع بأسره، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ وتقييم تدابير مكافحة الإرهاب.

ثالثا، من الحيوي معالجة الروابط القائمة والمتطورة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. فالكفاءة العملياتية للجماعات الإرهابية في المنطقة يعززها تفادي التضارب والتعاون بينها وبين الجماعات الإجرامية، حيث يستخدم كل منهما طرق تهريب مماثلة ويستثمر في أنشطة غير مشروعة مربحة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والممتلكات الثقافية والموارد الطبيعية،

وكذلك من خلال الاختطاف للحصول على الفدية والابتزاز وغسل الأموال والسطو.

رابعا، يجب أن نعزز قدرة الدول على التخفيف من الهجمات على الأهداف غير المحصنة عن طريق إيجاد وسائل فعالة لتطوير خطط للطوارئ والاستجابة ومواصلة تنفيذها من أجل الحماية من الأضرار الناجمة عن الهجمات الإرهابية ضد أهداف غير محصنة والتحقيق فيها والتصدي لها والتعافي منها.

وأخيرا، يجب أن نعزز التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات وعلى المستويين الثنائي والإقليمي، لا سيما في ميادين أمن الحدود وإدارتها والعدالة الجنائية ومعلومات السفر، والتعاون بين الشرطة والاستخبارات. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية جهود ومبادرات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك حملة ”إسكات البنادق“، التي تهدف إلى تحقيق أفريقيا خالية من الصراع، ومنع الإبادة الجماعية، وجعل السلام حقيقة واقعة للجميع، وتخليص القارة من الحروب والنزاعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية. ونرحب أيضا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تنظيم المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، المعقود في نيروبي في تموز/يوليه ٢٠١٩.

ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تعاون دولي أقوى وأكثر تنسيقا لتنفيذ تدابير ومبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التحالف الدولي من أجل منطقة الساحل.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بعدم ادخار أي جهد في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في قارتنا وتجديد إرادتنا للقيام بذلك، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع احترام التزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. ونحن على استعداد للتعاون مع شركائنا وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق أفريقيا خالية من الإرهاب والتطرف العنيف.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن ممتنون للصين لتنظيمها هذه الجلسة بشأن موضوع بالغ الأهمية. ونرحب كثيرا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5 اليوم. ويسرنا على وجه الخصوص أنه يسلم بأهمية اتباع نهج كلي ووضع استراتيجيات وخطط عمل إقليمية وبأهمية حقوق الإنسان واستخدام العنف بوصفه أسلوبا من أساليب الإرهاب والتصدي له، وأهمية بناء شراكات شاملة وهادفة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن تقديم الجناة إلى العدالة ومنع التطرف العنيف. وهو لا يقتصر على أفريقيا وحدها بل يشمل ما وراءها أيضا. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات اعلى عروضهم الوافية والغنية بالمعلومات.

وكما سمعنا من قبل في هذه القاعة، فإن التهديد الإرهابي في أفريقيا يشهد تغيرات سريعة، ويبين التهديد الذي يسببه المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون الأخطار التي يشكلها تنظيم داعش والجهات ذات الصلة بتنظيم القاعدة، بما فيها الجماعات الإرهابية في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وغيرها. ويسرنا للغاية أن الأمم المتحدة قد أدرجت ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في نظام الجزاءات الذي وضعته اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ولكننا نعلم أيضا أن تهديد الإرهاب لا يعرف الحدود. ولذلك تشدد المملكة المتحدة على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لتحديد التهديدات وتعزيز الاستجابات وكفالة اتساق تلك الاستجابات مع القواعد والمعايير الدولية. ويعد توفر الآليات والشراكات المناسبة أمرا أساسيا لضمان قدرتنا على تبادل المعلومات عن المخططات الإرهابية وكفالة إلقاء القبض على الجناة والتحقيق معهم ومحاكمتهم وفقا للالتزامات

القانونية الوطنية والدولية. وكثيرا ما يكون تبادل المعلومات غير كاف حتى بين الأجهزة الحكومية نفسها ناهيك عن تبادلها بين البلدان. بيد أن هناك معادلة في غاية البساطة: فكلما ازداد تبادل المعلومات والتعاون، كلما كان الأمر أكثر سوءا بالنسبة للإرهابيين. ولكنني أخشى أن يكون العكس صحيحا أيضاً. وربما تتسم العلاقات بين البلدان بالتعقيد، ولكن ينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب هدفا مشتركا بيننا دائما.

وبما أن مجلس الأمن قد وضع إطارا قويا لمكافحة الإرهاب، فإنه يجب على الدول الأعضاء أن تواصل تنفيذ القرارات ذات الصلة. ونشدد على أهمية دور المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في العمل مع الدول لتعزيز الامتثال لالتزامات مكافحة الإرهاب وتحديد الاحتياجات في مجال المساعدة التقنية. وندعو مكتب مكافحة الإرهاب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما على متابعة توصيات المديرية التنفيذية ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها. ونرى أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة العمل على تعزيز جهود بناء القدرات في أفريقيا، لتكمل بذلك أيضا الدعم الثنائي المقدم من أعضاء المجلس والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن جانبنا، تواصل المملكة المتحدة دعم مشاريع بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب من خلال البرامج الثنائية في بلدان من مختلف أنحاء أفريقيا، فضلا عن التصدي لمختلف أبعاد مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بما في ذلك بواسطة التنمية وتعزيز قدرات الشرطة والجيش وغيرها من أشكال التعاون الأمني. وأود أن أذكر بعض الأمثلة على ذلك كما يلي. في شرق أفريقيا نواصل العمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء مرافق احتجاز في الصومال وفقا للمعايير الدولية، بينما نتعاون في كينيا على تعزيز الاستجابة للأزمات وإدارة مسارح الجريمة. ونواصل العمل في غرب أفريقيا مع المدعين العامين في نيجيريا في قضايا مكافحة الإرهاب في مرحلة ما قبل المحاكمة بهدف زيادة الإدانات. وتعاونا هناك أيضا في مجال أمن الطيران.

واسمحوا لي بالقول أيضا، بصفتي مدير الأمن القومي في وزارة الخارجية، أنني قد توليت الإشراف على رد الحكومة على الهجمات التي وقعت في تونس وسوسة، حيث قُتل ما يزيد على ٣٠ مواطنا بريطانيا. وواصلنا العمل الدؤوب منذ ذلك الحين مع أصدقائنا التونسيين لبناء قدراتهم ودعم أولوياتهم الأمنية – وأشدد على عبارة ”أولوياتهم الأمنية“. ونعمل في أماكن أخرى أيضا مع المسؤولين المحليين عن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في مختلف البلدان الأفريقية لإقامة دعاوى قوية تستند إلى الأدلة للنظر في قضايا الإرهاب هذه من خلال نظام المحاكم على أمل إدانة المتهمين وإصدار أحكام السجن بحقهم، علاوة على تصميم استجابات عملية قائمة على سيادة القانون.

وكما شدد البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم، فإن التصدي للإرهاب ليس مجرد مسألة أمنية. فالأمن أمر حيوي بطبيعة الحال، ولكن من الأهمية بمكان أن نوفر في جميع بلداننا استجابة أمنية مناسبة لوقف الهجمات والقبض على الإرهابيين المعروفين. ولكن ليس ذلك كافيا في حد ذاته. وتتمثل بعض المسائل التي نواجهها في كثير من البلدان في توفير الخدمات الأساسية من قبل الجماعات الإرهابية في مناطق معينة. وبالتالي، يجب أن يكون النهج الذي نتبعه بقيادة أمنية، إلى جانب توفير الخدمات وضمان إحداث أثر إيجابي في المجتمعات المحلية.

وماذا عن أولئك الذين لم تتمكن قواتنا الأمنية من التعرف عليهم بشكل فردي بوصفهم إرهابيين أو متورطين في تنفيذ هجمات إرهابية؟ وهنا يأتي دور برنامج الوقاية لمنع الأفراد من أن يصبحوا إرهابيين أو متطرفين عنيفين أو مؤيدين لهم. وأود التشديد على نقطة تناولتها روزماري ديكارلو هنا: ليس ثمة حل واحد يناسب الجميع. وينبغي أن تكون الوقاية، قبل كل شيء، مسعى محليا مراعيا للعوامل المحلية، وأن توضع بالتعاون

مع الأهالي والسلطات المحلية. ولنذكّر بأن ما يصلح في لندن ليس بالضرورة أن يصلح في مانشستر. وأنّ ما هو مطلوب في إيستليه ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه المطلوب في مومباسا.

وتحدثت في وقت سابق عن أن مكافحة الإرهاب هدف مشترك حتى حين تصعب العلاقات بين البلدان. ويمكنني القول أيضا، بصفتي مدير الأمن القومي في وزارة الخارجية، أنني قد تشرفت بزيارة موسكو وأنني أواصل مناقشة هذه المسألة بانتظام مع زملائي الروس. وأرى أن من المهم أن يظل باب الحوار مفتوحا، فضلا عن العمل معا في مسائل مكافحة الإرهاب. ولدينا ما يكفي من الحجج مع أصدقائنا الروس هنا، ولا أرى أي ضرورة لتكرار ذلك فيما يخص هذه المسألة. ولذلك لن أرد على النقاط السياسية التي أثارها الممثل الروسي. ولكنني أود القول إنني عندما استمعت إلى الشواغل التي أعرب عنها، رغبت في أن أؤكد لأصدقائنا الروس أن منع التطرف العنيف – برنامج الوقاية – لا يمكن أبدا أن يكون نهجا مدفوعا من الخارج. ولن ينجح هذا البرنامج إلا بالتعاون مع الدول، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي، وهو ليس انقساما ثنائيا. ولا ينبغي النظر إلى تعاون الدولة وتعاون المجتمع المحلي على أنهما حصريان. ويحدوني الأمل في أن يعطي ذلك بعض الاطمئنان إلى رأي المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنهج الذي نسعى إلى اتباعه.

وأود أن اختتم بالقول بأن طابع هذا التهديد اليوم يقتضي اتباع نهج حكومي كلي فضلا عن اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره على أساس شراكات قوية بين الحكومات والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية على السواء. بيد أننا ندرك أيضا أن من شأن التدابير التي تنتهك حقوق الإنسان وتسبب الخلافات بين المواطنين وحكومات بلدانهم أن تؤدي إلى زيادة التوترات والتطرف وأنشطة التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية. وفي حين أن للدول شواغل مشروعة تتعلق بالإرهاب، يجب التشديد على ضرورة تناسب جميع إجراءات التصدي له. وكما ظللنا نكرر كثيرا في قرارات المجلس، يجب ألا تعزز مثل تلك التدابير أي صلات بين الإرهاب وأي من الأديان أو الجنسيات أو الحضارات أو الجماعات الإثنية. وليس ذلك مما ينبغي القيام به فحسب، بل إنه أكثر النُهج فعالية في واقع الأمر. ولن يؤدي الوصم الجماعي أو القمع الذي قد تتعرض له أقلية أو دين ما إلا إلى زيادة المظالم ونسج خطاب من شأنه أن يعزز تطرف الأفراد محليا وعالميا.

وأود أن أختتم بياني بالقول بتغير طابع هذا التهديد في أفريقيا، وبأن الإرهابيين يواصلون تعديل تقنياتهم وعملياتهم حثما كانوا. ونشهد في القارة تغيرا سريعا لهذا التهديد، حيث ينتشر التطرُّف العنيف خارج البلدان المتضررة من الإرهاب وعودة تشكُّل الجماعات الناشئة في مواقع جديدة. وستترتب عن ذلك عواقب جسيمة وطويلة الأجل ليس على القارة وحدها، بل أيضا على الأمن والرخاء على نطاق أوسع. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب شركائنا وأصدقائنا الأفارقة في كفاحهم هذا. وهو كفاح يتعين علينا الفوز به.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج هذه المسألة المهمة للغاية في جدول أعمال مجلس الأمن. لقد استمعنا إلى مقدمي الإحاطات الثلاث الرائعة وهم يرسمون صورة قاتمة عن موقفنا إزاء الإرهاب. وأشارت السيدة روزماري ديكارلو إلى حركة الشباب وبوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام والمنتسبين إلى تنظيم القاعدة. وأشار السيد عبد الله مار ديي إلى قطاع من عدم الاستقرار. وذكرت السيدة فاطمة محمد إلى مناطق برمتها تدور فيها الحروب ودمرت فيها البنى التحتية وسبل العيش. وأشارت أيضا إلى التقدم التكنولوجي الذي أحرزه الإرهابيون، مع استخدام تقنيات الطائرات بدون طيار، من بين أمور أخرى. وذكرت السيدة ديكارلو، فضلا عن آخرين، بمن فيهم السيد

خوسيه سينغر ويزينغر، أن عدد الضحايا القتلى قد بلغ عشرات الآلاف. وأتفق مع السيدة محمد على أن هناك أوضاعا معقدة للغاية وتتطلب إيجاد حلول معقدة لها أو اتباع نهج شامل إزاءها كما ورد في البيان الرئاسي S/PRST/2020/5.

وفيما يتعلق بما يجب علينا القيام به، أرى اتساقا كبيرا في الاستجابات التي طرحها مقدمو الإحاطات وغيرهم من المتكلمين، ولا سيما ممثل المملكة المتحدة، وهي المنع. ومن المهم فهم الأسباب والعوامل التي تدفع الأفراد، ولا سيما الشباب، إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية والمتطرفة من أجل تمكين المجتمعات والأفراد لكي يصبحوا قادرين على مواجهة الإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. ما هي المجتمعات القادرة على المواجهة؟ هي مجتمعات تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وهي مجتمعات شاملة للجميع وتحمي الأقليات لا تهمشها، وتكفل المشاركة الهادفة للمرأة وتوفر الآفاق الاقتصادية. وكما ذكر السيد دايي، لا ينفق ما يكفي من المال على المنع. لقد قدم لنا إحصاءات عن النتائج الأكبر بكثير التي يحققها إنفاق دولار واحد على المنع مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي تنفق على الاستجابة للأزمات.

وبطبيعة الحال، فإن النهج الطويل الأجل لجعل المجتمعات قادرة على المواجهة يجب أن يكمله عمل وكالات إنفاذ القانون والقطاعات الأمنية التي تتصدى للإرهاب وتقاضي مرتكبيه. وعلاوة على ذلك، فمن الأهمية بمكان الكيفية التي يتم بها ذلك وكيفية تصرف وكالات الإنفاذ، وأن تخضع للمساءلة عن حقوق الإنسان وأن تحترم سيادة القانون. وأود أن أنتقي رقماً ذكره السيد دايي وينبغي أن نضعه في اعتبارنا، وهو أن ٧١ في المائة من المستطلع آرائهم في الدراسة التي أشار إليها ذكروا أن الإجراءات الحكومية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام المبادئ الأساسية مثل سيادة القانون، تسببت في انضمامهم إلى جماعة إرهابية أو متطرفة عنيفة. وخلص القائمون على الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن

> ”هناك حاجة ماسة إلى إعادة تقييم جذرية لتدخلات الدولة التي تركز على قطاع الأمن، بما في ذلك زيادة فعالية رقابة الامتثال لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومساءلة الدولة“.

يجب أن نأخذ هذه النصيحة بجدية تامة. وتشير الدراسة أيضا إلى أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي يعزز التطرف، وإن كانت تخلص إلى استنتاج هام جدا مفاده أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي ليس المحرك الرئيسي للإرهاب. وبعبارة أخرى، فإن الفقر لا يؤدي تلقائيا إلى الإرهاب، ولكن الرخاء، من ناحية أخرى، لا يحصن المجتمعات والأفراد ضد التجنيد على يد الإرهابيين. وهكذا، فإن الأساس مرة أخرى هو المنع، واحترام الكرامة الإنسانية، وتهيئة بيئة يمكن فيها للشباب كسب العيش، ودعم الأسر وإتاحة فرص المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما أشار السيد دايي في بيانه إلى التعليم الجيد. وتدعو الدراسة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعليم في مرحلة الطفولة من شأنه ”تمكين التفكير النقدي والتماسك الاجتماعي والتثقيف في مجال السلام وقيم المشاركة المدنية“. وفي هذا الصدد، فإن ما قالته السيدة محمد في بيانها عن حقيقة إغلاق آلاف المدارس يبعث على الإحباط والقلق الشديد لأن الحيز المتوفر في المدارس ليس مخصصا للفرد.

وعلاوة على ذلك، من المهم إدراج المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني في جهود مكافحة الإرهاب. ونحن نقول ذلك مرارا – في الواقع، قلناه بالأمس فيما يتعلق بأفغانستان (انظر S/PV.8742) – فالمساواة بين الجنسين والمشاركة الهادفة في صنع القرار وعمليات السلام حاسمة الأهمية. وينبغي أن نذكر أيضا العنف الجنسي. وكلنا نتذكر الأعمال المروعة التي قامت بها

جماعة بوكو حرام، وهي جماعة اختطفت مئات الفتيات. ومن المسائل التي كانت جديدة بالنسبة لي عند قراءة الدراسة، والتي أشار إليها السيد دايي، تغذية نزعة التطرف لدى الإناث. وهذا أيضا شيء علينا أن ننظر فيه.

لا أريد أن آخذ الكثير من الوقت. نحن بحاجة إلى العمل لتعزيز التعاون الإقليمي. هذا واضح. وتشارك ألمانيا في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ونشارك بنشاط في التعاون الإقليمي، ولا سيما مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي سيقول زميلي الفرنسي المزيد عنه. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل على نزع السلاح ومراقبة صادرات الأسلحة وتعزيز مبادرة إسكات الأسلحة. غير أن الأهم هو العمل الوطني والمسؤولية الوطنية عن مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن تعزز القيم التي نبرهن عليها كحكومات مصداقيتنا في مكافحة الإرهاب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة بشأن إحدى الأولويات الرئيسية لفرنسا، وكذلك السيدة ديكارلو والسيدة محمد والسيد دايي على بياناتهم الاستهلالية.

في حين أن التهديد الإرهابي لا يزال قائما في جميع أنحاء العالم، فإن القارة الأفريقية لم تسلم بل إنها تتعرض له بصورة متزايدة، سواء في منطقة الساحل أو حوض بحيرة تشاد أو القرن الأفريقي أو الآن في مناطق معينة من وسط أفريقيا وجنوبها. لا تزال الجماعات الإرهابية تهاجم سلطة الدول والسكان المدنيين، وهذا التهديد لا يختلف عن الحركة الإرهابية الدولية. والجماعات الإرهابية العاملة في القارة الأفريقية مرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش ولها صلات بالجماعات الإجرامية المنظمة.

ولذلك يجب أن تكون أولويتنا الأولى هي وضع نهج عالمي لمكافحة الإرهاب، يشمل جميع الجهات الفاعلة ويعالج جميع أسباب هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، أرحب مرة أخرى بالقدرة المتنامية للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تواصل، بعد ١١ عملية في عام ٢٠١٩، مشاركتها العملياتية بالتنسيق الوثيق مع عملية بارخان، ولا سيما من خلال إنشاء آلية قيادة مشتركة في نيامي. إن تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما فيما بين دول المنطقة، شرط أساسي لاتباع نهج متضافر وفعال إزاء مكافحة الإرهاب.

وأذكر أيضا بنتائج مؤتمر قمة باو الذي عقد في ١٣ كانون الثاني/يناير، الذي جمع بين رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها الرئيسيين المتعددي الأطراف – الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية – ودعا إلى إطلاق تحالف لمنطقة الساحل بهدف تعزيز تنسيق جهود المجتمع الدولي. ويستند التحالف إلى أربع ركائز – مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات قطاع الأمن في دول منطقة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ودعم إعادة نشر الخدمات السيادية والمعونة الإنمائية – من أجل معالجة جميع أسباب الإرهاب. وأخيرا، يمتد التزامنا الجماعي أيضا إلى مكافحة حركة الشباب في الصومال ومكافحة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث ندعم، على الصعيد الثنائي وعن طريق الاتحاد الأوروبي، العمليات التي يقوم بها شركاؤنا الأفارقة.

وإلى جانب الاستجابة الأمنية واستعادة سلطة الدولة، يجب علينا أن نعمل بالنيابة عن السكان الأفارقة. وبدون اتخاذ إجراءات مصممة خصيصا للسكان الأكثر تعرضا للتهديد الإرهابي، أي النساء والشباب، لن نتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للتهديد أو التصدي له بفعالية. قبل خمس سنوات، أقر المجلس بدور المرأة في مكافحة التطرف العنيف في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وقد حان الوقت لترجمة ذلك الاعتراف إلى أفعال. علاوة على ذلك، وبما أن ما يقرب من نصف سكان أفريقيا ستقل أعمارهم عن ٢٥ سنة في عام ٢٠٥٠، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الجماعات الإرهابية تجند من بين هؤلاء الشباب،

وبعضهم لا يزال طفلا. والتوعية، من جهة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من جهة أخرى، أمران أساسيان لمكافحة نشاط التجنيد هذا.

وبالإضافة إلى التوعية واحترام حقوق الإنسان، يجب علينا أيضا مكافحة انتشار الدعاية الإرهابية التي تستهدف النساء والشباب بصورة خاصة، لا سيما عبر الإنترنت. ونداء كرايستشيرش، الذي أطلق في باريس في أيار/مايو ٢٠١٩، هو إسهام جديد وهام في جهود بلدنا لمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. وكانت السنغال من أوائل مؤيديه، ويسرني أن عدة بلدان أخرى انضمت إلى هذا النداء.

وأخيرا، فإن تجفيف مصادر التمويل أمر أساسي لمكافحة الإرهاب. والقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) يؤكد من جديد التزامات الدول بمكافحة تمويل الإرهاب. ولأول مرة، يقترح أيضا حلولا لإقامة التوازن الضروري بين تجريم الدعم المالي للأنشطة الإرهابية وحماية الحيز الإنساني. ويعد تنفيذه بالكامل أولوية.

إن مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن نرفض استخدام تهديد الإرهاب كذريعة لانتهاك حرية التعبير والحق في الاحتجاج وحرية الدين أو المعتقد. وبالمثل، لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب كمبرر لشن هجمات على المدنيين أو قمع الجهات الفاعلة الإنسانية في أفريقيا أو في أي مكان آخر.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، نود أن نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، والسيدة فاطمة كياري محمد، والسيد عبد الله مار دي على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

إن الإرهاب تهديد عالمي والمجتمع الدولي متحد في مكافحته. وقد أنجز الكثير من حيث الصكوك القانونية وإطار التعاون والإجراءات الملموسة على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والعالمية. إضافة إلى ذلك، تم تعبئة موارد كبيرة للكفاح. ومع ذلك، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا، حيث يتوق الناس إلى السلام والاستقرار وتشتد حاجتهم إليه منذ عقود. ولهذا السبب، نود أيضا أن نشكر الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم البالغة الأهمية والتي جاءت في وقتها المناسب.

يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد عدد الهجمات التي يشنها المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة في منطقة الساحل، لا سيما على حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وكما ورد في أحدث تقرير للأمين العام، فإن تلك البلدان تعاني بشدة من الهجمات ضد قوات الأمن والدفاع التابعة لحكوماتها، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وحتى ذوي الخوذ الزرق. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يقتلون على يد الإرهابيين كل عام في تلك البلدان قد زاد بمقدار خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٦. وفي أجزاء أخرى من أفريقيا، بما في ذلك شمال أفريقيا وحوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، تنشط الجماعات الإرهابية، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، في العمل والتجنيد. إن الإرهاب يحرم البلدان والشعوب الأفريقية من حقوقها في السلام والاستقرار والتنمية. ومع وجود الجماعات الإرهابية واتساع رقعة عملياتها، سيظل وجود سلطات الدولة يواجه قيودا خطيرة، مما يزيد من صعوبة المكافحة. وفي ظل هذه الخلفية، يود وفدي أن يشدد على النقاط التالية.

أولا، من الحيوي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب ودوافع التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب. وخلاف ذلك، سيستمر الإرهاب وسيجد أرضا خصبة للتزايد. ولذلك، نؤيد النهج الكلي لمنع الإرهاب من خلال تعزيز الحوكمة وتسوية النزاعات التي لم تحل، ومعالجة الإقصاء والفقر وعدم المساواة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وما إلى ذلك.

ثانيا، بغية مكافحة انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، نحتاج إلى تكثيف جهودنا لنبذ أيديولوجياتهم ورواياتهم وكراهيتهم وانقسامهم وتحريضهم العنيف، مع تعزيز ثقافة السلام والتسامح. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على دور قادة العالم والشخصيات البارزة ووسائط الإعلام وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم في هذا الصدد.

ثالثا، لا يمكن للإرهاب أن يبقى حيا بدون تمويل. لذلك، من الأهمية بمكان تعطيل شبكات تمويل الإرهاب وزيادة تعزيز قدرتنا القانونية والمؤسسية لمنع الأعمال غير المشروعة وكشفها ووقفها والمعاقبة عليها بفعالية. ونحث الأطراف كافة على التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك الوثائق الأخرى ذات الصلة.

رابعا، يجب أن ننفذ بفعالية الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى تعزيز التعاون الدولي ومساعدة البلدان المتضررة والتضامن معها، وخاصة من حيث بناء القدرات وتوفير الموارد. والتعاون بين بلدان المنطقة أمر حيوي، لا سيما من حيث الاستجابة المنسقة وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات الاستخبارية والخبرات، وكذلك بشأن أمن الحدود وإدارتها، والتنسيق عبر الحدود. ونثني على الجهود الإقليمية ودون الإقليمية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، وإنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد إدانتنا القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونود أيضا أن نؤكد مجددا تضامننا واستعدادنا للتعاون مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة ودعمهم في كفاحهم ضد الإرهاب من أجل السلام والاستقرار والتنمية للجميع.

السيد بيكستين دو بويتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أثني على الرئاسة الصينية لعقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع المهم وفي الوقت المناسب.

وأرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5.

وأشكر السيدة ديكارلو والسيدة فاطمة محمد والسيد ديبي على إحاطاتهم الإعلامية المستنيرة.

وكما سمعنا، فإن الجماعات المنتسبة إلى داعش وتنظيم القاعدة متجذرة في مناطق النزاع، لا سيما في منطقة الساحل والصومال وشبه الجزيرة العربية، حيث تستهدف، بخطاب مضلل، أولئك الذين غالبا ما يتعرضون للتهميش وخيبة الأمل بسبب ندرة الفرص الاقتصادية. وتستغل الحركات الإرهابية، مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب، الصراعات المحلية. وهذه الجماعات تنتحل الوظائف التي تقوم بها الدول عموما من خلال فرض أيديولوجيتها المتمثلة في التطرف العنيف. ويساورنا القلق إزاء الزيادة في عدد الهجمات التي يشنها المنتسبون إلى داعش وتنظيم القاعدة في منطقة الساحل. ومما يبعث على القلق أيضا أن هذه الجماعات تعمل معا بصورة متزايدة، على الرغم من تنافسها في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى من العالم. وتهاجم الهياكل الأساسية المدنية والقوافل العسكرية والمباني الحكومية. فالإرهاب في القارة الأفريقية يتشابك مع الجريمة عبر الوطنية ويتفاقم بفعل مصادر أخرى لعدم الاستقرار، مثل انتشار الجماعات المسلحة والاتجار بالبشر.

إن التحديات هائلة. ويجب أن نتغلب عليها بالعمل مع القارة الأفريقية. وهذه القارة تحتاج إلى دعمنا.

ويمكن لأفريقيا أن تعول على دعم بلدي، وبما أن بلجيكا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكنني أيضا أن أقول على دعم الاتحاد الأوروبي.

وكما ذكر العديد من الممثلين في وقت سابق، فإنني أذكر بأهمية اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب. ومن الواضح حقا أن ظاهرة الإرهاب في أفريقيا تتجاوز بكثير مجال الحفاظ على القانون والنظام. كما أنها متجذرة بعمق في التحديات الخاصة بالمنطقة وتتطلب نهجا متكاملا وشاملا من جانب المجتمع. ولن ننجح بمجرد وضع نظم مراقبة معقدة أو بإيجاد ثقافة قمع على أيدي قوات الأمن.

فالبلدان الأفريقية التي يجد فيها الإرهاب أرضا خصبة تحتاج أيضا إلى التنمية الاقتصادية والآفاق السياسية الراسخة في التعليم الجيد. ولذلك لا بد من مواصلة زيادة قدرة الشباب على الصمود في وجه الخطاب السام الذي يطلقه المنتسبون لتنظيمي داعش والقاعدة، مع تزويدهم في الوقت نفسه بفرص وآفاق اقتصادية مستدامة وشاملة للجميع في المستقبل.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة المشتركة المؤرخة ٩ آذار/مارس الموجهة من المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المعنونة ”نحو استراتيجية شاملة مع أفريقيا“، والتي تبرز بوجه خاص أهمية تعاوننا في مجال السلام والحكم.

ومن أجل زيادة قدرة المجتمعات الأفريقية على الصمود في وجه التأثير الضار للإرهاب، سيكون من الضروري تعزيز الحوكمة ومعالجة الإحساس بالإقصاء وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية، وتمكين المجتمع المدني من العمل في حيز آمن ومزدهر، وتعزيز الإدماج السياسي، بما في ذلك للمرأة، في وضع استراتيجيات لمكافحة التطرف العنيف ووضع سياسة لمكافحة الإرهاب لا تمنع الأفراد والمجتمع المدني من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإدراك الدور الهام الذي يتعين أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في إيصال المعونة الإنسانية بصورة محايدة، وأخيرا، التخفيف من الآثار السلبية لمكافحة الإرهاب على تلك الأنشطة الإنسانية.

وأرحب بحقيقة أن البلدان الأفريقية تجتمع بصورة متزايدة بشأن هذه المسألة الصعبة، مع اتخاذ عدة مبادرات إقليمية ودون إقليمية بالشراكة مع الأمم المتحدة تستخلص منها نفس الاستنتاجات. والنقاط التي أثرتها للتو تتجسد في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من قرارات مجلس الأمن والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وتؤيد بلجيكا الآن أكثر من أي وقت مضى جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ذلك الإطار.

وختاما، لا يمكن أن تكون مكافحة الإرهاب فعالة إلا إذا امتثلت جميع التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء لجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني. ونحن على استعداد لمواصلة جهودنا في مكافحة الإرهاب، جنبا إلى جنب ومع شركائنا الأفارقة في تضامن تام.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو والسيدة محمد والسيد دايي على إحاطاتهم بشأن خطر الإرهابي المتنامي في أفريقيا وكذلك بشأن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواجهة ذلك التهديد.

بالعمل معا في إطار تحالف، تنفذ الولايات المتحدة وحلفاؤها ضربات ساحقة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشرق الأوسط. لكن التنظيم أظهر قدرة خطيرة على التكيف من خلال إنشاء فروع له في جميع أنحاء العالم. ويفعل ذلك عادة من خلال استغلال حركات التمرد القائمة وشغل

المساحات التي لا تستطيع الحكومات الوصول إليها أو التي تغض الطرف عنها.

وفي حين أن هذه الظاهرة ليست قاصرة على أفريقيا، فإن أجزاء من القارة معرضة بصفة خاصة لهذا الخطر المتزايد. وتشهد منطقة الساحل والقرن الأفريقي هجمات متكررة. وقد رأينا ذلك مع الجماعة المرتبطة بتنظيم القاعدة والمعروفة باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي تهدف إلى انتزاع أراض خاصة بها في مالي وتوسيع نطاق نفوذها في منطقة الساحل. وفي الشهر الماضي، هاجمت حركة الشباب التي تتخذ من الصومال مقراً لها مهبط طائرات في كينيا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أمريكيين. وهذه الجماعات الإرهابية تعتدي على المدنيين الأبرياء وتختطف الأجانب وتعمل على تقويض الحكومات الشرعية أو الأصوات المعتدلة، وكل ذلك في الوقت الذي تحاول فيه تدمير الحريات الإنسانية الأساسية.

ومن أجل التصدي لهذا التهديد بطريقة شاملة والقضاء على الظروف المفضية إلى تفشي الإرهاب، لا بد لنا من العمل معا. ويبدأ ذلك بالقيادة والحكم السليم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وكما خلصت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التطرف العنيف في أفريقيا، فإن عنف الدولة والتجاوزات من جانب الشرطة والجيش كثيرا ما كانت الحافز لتغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف. وينطبق ذلك على أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم.

ويجب أن نكفل امتثال أي تدابير نتخذها لمكافحة الإرهاب امتثالا تاما لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. تؤجج جهود مكافحة الإرهاب، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف عندما لا تحترم معايير التعامل الإنساني اللائق. وهذا يعني أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أبدا أن تبرر السجن التعسفي للمنشقين أو الصحفيين أو أفراد الأقليات الدينية والعرقية. ويجب أن تكون مكافحة الإرهاب الفعالة راسخة الجذور في الاحترام الكامل والتام لحقوق الإنسان. إذ أنهما يعززان بعضهما بعضا، واحترام الحريات الأساسية يشكل الجزء الأساسي من جهود مكافحة الإرهاب الناجحة. فالأمن الجماعي لا يلغي الحقوق الفردية.

وتعمل الولايات المتحدة على بناء قدرات شركائها الأفارقة على منع الإرهابيين وكشفهم وردعهم وتعطيل شبكاتهم ومقاضاتهم في جميع أنحاء القارة. وخلاصة القول هنا هي أن الإرهاب يمكن دحره. وهذه معركة يمكن للحكومات والمواطنين أن ينتصروا فيها. نحن نعمل عن كثب مع شركائنا، مثل النيجر، لتدريب الجيش والشرطة على كيفية نقل أدلة الطب الشرعي المادية والرقمية من ساحات المعارك إلى سلطات إنفاذ القانون المدنية، مما يتيح محاكمة الإرهابيين.

ونعمل في جميع أنحاء أفريقيا على تعزيز نظم العدالة الجنائية وتمكين النساء والفتيات المعرضات لخطر التطرف العنيف وتيسير أمن المدنيين وتماسك المجتمع المحلي وقطع التدفقات المالية إلى الإرهابيين الذين يأتي معظمهم من خارج أفريقيا. ونعمل أيضا مع شركائنا المتعددي الأطراف للتصدي للتهديد المتنامي للإرهاب على الصعيد العالمي، ولكن بصفة خاصة في أفريقيا.

ويسرنا أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قد أعطت الأولوية للمنطقة. وفي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، نجحنا في إدراج تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا الشهر الماضي. ونشكر العديد من البلدان التي شاركت في طلب إدراجها في القوائم، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في تحديد كل الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء العالم وفرض الجزاءات عليها واستهدافها.

كن لا يمكن للحكومات بمفردها أن تمنع التطرف العنيف وأن تتصدى له. فكثيرا ما تكون لدى منظمات المجتمع المدني معرفة حاسمة الأهمية بالمجتمعات المحلية وتشارك معها في التصدي لتحديات التجنيد وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف. ويمكننا معا أن نبني مجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة الخطاب الإرهابي. ونحتاج إلى توسيع نطاق جهودنا لتشمل القادة في قطاعات الدين والتعليم وتنمية الشباب الذين يمكنهم المساعدة في الطعن في الرؤية المدمرة التي يحاول الإرهابيون توطيدها.

وفي القيام بذلك، يجب علينا نبذ الذين يسعون إلى إدخال أيديولوجية التطرف العنيف إلى المدارس أو النظم الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أقامت الولايات المتحدة مؤخرا شراكة مع حكومة موريشيوس لمساعدة المسؤولين على تحديد عوامل خطر الإرهاب والمجاهرة بإدانة الإرهاب والوصول إلى الشباب المعرضين للخطر وإتاحة بدائل ذات صلة وإيجابية وجذابة لهم. وقد ثبت أن اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب أكثر فعالية على المدى الطويل، ويرجع ذلك أساسا إلى أنه يستفيد من مجموعة متنوعة من التخصصات ويعزز الجهود التي تبذلها الحكومة بأسرها والمجتمع قاطبة. ولهذا السبب تواصل الولايات المتحدة دعم خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، فضلا عن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف.

إننا نشجع شركاءنا الأفارقة على مواصلة العمل معا لمواجهة ذلك التهديد المتزايد. وأتطلع إلى الاستماع إلى شركائنا اليوم وإلى مواصلة مناقشاتنا للنهوض بأهدافنا المشتركة لمكافحة الإرهاب في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على استعراضاتهم العامة الشاملة، كما أشكر الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم. ونرحب بالجهود المبذولة الرامية إلى توجيه مجلس الأمن نحو العمل الوقائي ومناقشة إيجاد حلول لمعالجة الأعراض.

إن مناقشة اليوم مناسبة تماما من حيث التوقيت في ضوء التقارير شبه اليومية عن الهجمات وأعمال القتل التي ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد أصبح العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد النساء والفتيات، فضلا عن استخدام الأطفال وتجنيدهم، سمات منهجية للإرهاب في أفريقيا. ونشهد تصاعدا في أعمال العنف في منطقة الساحل والتي قد تنتشر الآن لتشمل منطقة غرب أفريقيا الأوسع نطاقا، بما في ذلك الدول الساحلية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الجماعات في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل أمر يبعث على بالغ القلق.

ويشكل الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا ظاهرة عابرة للحدود، تتفاقم في المناطق التي يسهل فيها اختراق الحدود ولا تبسط الدولة سلطتها فيها على نحو كاف. وقد اتخذ المجلس قبل عام القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بشأن تمويل الإرهاب، الذي أبرز اعتماد الإرهابيين على الأنشطة غير المشروعة، والتي كثيرا ما تتم عبر الحدود. ولذلك، فإن الاستجابة الفعالة حقا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اتخاذ إجراءات إقليمية ودولية منسقة تنسيقا وثيقا. وفي أفريقيا، يقوم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدور أساسي. وترحب إستونيا كذلك بتعاون بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتواصل دعم هذه الجهود من خلال المساهمة بأفراد عسكريين في عملية بارخان التي تقودها فرنسا.

إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعوبها. وتشمل المشاركة الفعالة للدولة التمكين من الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم وضمان وجود أمني مدرب تدريبا كافيا. ويتعين على الدول ضمان امتثال أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون

الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن شأن تجاهل هذه الالتزامات أن يقوض أنشطة مكافحة الإرهاب وأن يؤدي إلى زيادة التطرف، الذي يغذيه العنف والشعور بالإفلات من العقاب.

ويتعين علينا اتخاذ نهج كلي يعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. ومن أجل بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود حقا، يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لخفض التوترات القبلية ورعاية عمليات المصالحة. وكثيرا ما تبدأ هذه الأنشطة على مستوى قرية محلية أو في حي من الأحياء. ولكي تنجح، فإنها يجب أن تكون شاملة للجميع. ومن المهم دعم منتديات الحوار بين المجتمعات المحلية. ولن نتمكن من التوصل إلى حل دائم إلا من خلال المشاركة المتساوية والحقيقية للمرأة والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. إنه ليس بالحل السريع، ولكنه السبيل الوحيد للمضي قدما.

ويؤدي تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وضمان الحصول على الموارد والخدمات الحكومية إلى تقليص الحيز الذي يمكن للجماعات المتطرفة العنيفة أن تعمل فيه. وسيكون الأشخاص الذين لديهم بدائل لكسب رزقهم أقل عرضة لجهود التجنيد التي تبذلها الجماعات المتطرفة العنيفة. وتبين البحوث أن الأسباب الرئيسية للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة تتعلق بالإحساس بالهوية والشعور بالإهمال وغياب الفرص. ويتخلى معظم المجندين عن التطرف العنيف عندما تتاح لهم فرصة أن يعيشوا حياة أفضل بسلام.

ومن أجل تحسين سبل عيش الناس في جميع أنحاء أفريقيا، ينبغي أن تؤخذ آثار تغير المناخ بعين الاعتبار. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في حوض بحيرة تشاد ومنطقتي القرن الأفريقي والساحل. ومن المهم تتبع جذور وآثار التوترات المتصلة بالمناخ ومساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين في تقديم الدعم إلى الفئات الأكثر تضررا. وللأمم المتحدة أيضاً دور مهم يتعين عليها القيام به في هذا الصدد. وتؤيد إستونيا المبادرات الابتكارية التي اعتمدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، مثل تنسيق التصدي للجفاف وتعيين مستشار للأمن البيئي، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا المجالات من أجل المعالجة الاستباقية للتهديدات.

أخيرا، تشكل مسألة المساءلة والحيلولة دون إفلات مرتكبي الجرائم ضد المدنيين من العقاب جزءا أساسيا من مكافحة الإرهاب. وهي أيضا جزء حيوي من نهج كلي لتعافي المجتمعات المحلية واستعادة الثقة، وتهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام بشكل مستدام.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، أولا، أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، والحسنة التوقيت تماما أيضا. كما أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو وأختي السفيرة فاطمة كياري محمد، والأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دايي على إحاطاتهم.

إننا في إندونيسيا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات المستمرة وانتشار الجماعات ذات الصلة بالإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا، الأمر الذي تسبب في وقوع العديد من الضحايا من المدنيين الأبرياء. ونلاحظ من التقارير الأخيرة ذات الصلة للأمين العام أن الهجمات التي تشنها الجماعات ذات الصلة بالإرهاب آخذة في الازدياد، من حيث العدد والتطور على حد سواء. وقد أشار العديد من المتكلمين إلى هذه الحقيقة الهامة. ونتفق أيضا مع وكيلة الأمين العام ديكارلو، ولا سيما بشأن النقطة التي مفادها أننا لا نستطيع التصدي للإرهاب دون معالجة الأسباب والعوامل الجذرية الكامنة وراءه، بما في ذلك التحديات الإنمائية والإنسانية والتحديات في مجالي حقوق الإنسان والأمن. وأعتقد أن هذه نقطة هامة للغاية.

وتثني إندونيسيا على الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وغيرها. ونرى أنه يجب مواصلة دعم هذه الجهود. ولذلك، فإننا نرحب أيضا باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5 في وقت سابق اليوم. وبعد أن قلت ذلك، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لمكافحة الإرهاب. ويواجه كل بلد وكل منطقة تحديات مختلفة فيما يتعلق بالإرهاب. كما أن لدى كل بلد ومنطقة قدرات وأولويات مختلفة، الأمر الذي يتطلب تقديم المساعدة بأشكال مختلفة. ومن المهم مراعاة هذه الخصائص في كل منطقة عند تصميم نُهج مكافحة الإرهاب. وبالمثل، كثيرا ما تتسم الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بخصائص فريدة في كل منطقة. ولذلك، ينبغي معالجتها من خلال تدابير مصممة خصيصا، ووفقا للقانون الدولي الساري. ومن المهم أيضا أن نقدم دعمنا لجهود أفريقيا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثانيا، يجب أن نعزز التعاون الإقليمي. ومن المهم النهوض بالحوار الإقليمي وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والتعلم من تجارب بعضنا بعضا في مجال مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نحتاج إلى تيسير التعاون من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على التصدي للتحديات المشتركة والملحة. ويتمثل أحد هذه التحديات في نقل وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنتقلين والعائدين، بمن فيهم أفراد أسرهم المرافقون لهم، وهي مسائل تشكل تحديات كبيرة للدول الأعضاء.

ومن المهم ضمان القدرات الوطنية والإقليمية الكافية من حيث الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، ووفقا للتكليف الوارد في القرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، من المهم للغاية أن تقوم الدول الأعضاء بوضع تنفيذ استراتيجيات شاملة ومصممة خصيصا للمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ليس بالنسبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب فحسب، بل والأهم من ذلك، للإرهابيين المحليين. ومن المهم كذلك أن تحظى بلدان المنطقة بالدعم في إطار مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا من أجل ضمان الاستقرار والتنمية الدائمين، على النحو المتوخى في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ثالثا، يجب أن نشجع على اتباع نهج لين لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى النهج الأخرى. وإلى جانب إنفاذ القانون، نحتاج إلى مواصلة تشجيع اتباع نهج لين في منع الإرهاب ومكافحته والتقيد بنهج شامل. ويمكن القيام بهذا، في جملة أمور، بنشر رسالة السلام والاعتدال والتسامح من أجل القضاء على النزعة السلبية، وفي ذات الوقت، بتعزيز النزعة الإيجابية الموثوقة. وينبغي لنا أيضا أن ننهض بمشاركة الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية والنساء والشباب في مكافحة الإرهاب. ومن المهم بنفس القدر الحد من البيئة التي يمكن أن تعمل فيها الجماعات الإرهابية ومعالجة المظالم الأساسية التي يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية.

إن منع الإرهاب ومكافحته من أولوياتنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن. كما إننا في طليعة تعزيز التسامح والنهج المتكامل في مكافحة الإرهاب والتطرف، تمشيا مع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وختاما، ينبغي لجميع بلدان أفريقيا أن تعمل معا، بدعم من المجتمع الدولي، على النهوض باستراتيجيات متكاملة ومنسقة لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق الهدف المتمث في بناء أفريقيا يسودها السلام والاستقرار والرخاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم أقصى دعمه، بما في ذلك في مجال التنمية والمساعدة الإنسانية، حتى لا يجد الإرهابيون ذريعة لاستغلال الثغرات في

مجال التنمية. إن إندونيسيا متضامنة مع شعوب أفريقيا وستواصل دعمها لأفريقيا من خلال المبادرات والمشاريع المختلفة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً. كما أشكر مقدمي الإحاطات صباح هذا اليوم. ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، فضلا عن البوسنة والهرسك وجمهورية مولدوفا.

إن مكافحة الإرهاب أولوية مشتركة لأفريقيا وأوروبا. وما زلنا ملتزمين، في إطار الشراكة، بالتخفيف بلا كلل من هذه الآفة. لقد دفع الشركاء الأفارقة ثمنا باهظا. وأود أن أعرب عن تضامننا الكامل مع ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في أفريقيا.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة، لم يتم كبح جماح هذا التهديد. فالتقرير الخامس والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات (S/2020/53)، الصادر في كانون الثاني/يناير، يؤكد على انتشار التهديد في غرب أفريقيا وكذلك في مناطق جديدة، بما في ذلك في شرق أفريقيا.

أود أن أبدي نقطة انطلاق حاسمة في هذه المناقشة برمتها. يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون هو الأساس في جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب. ويجب أن يقترن ذلك بالتدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية وحقوق الطفل. فعدم الامتثال لحقوق الإنسان يسهم في زيادة التطرف وزيادة العنف ويعزز الشعور بالإفلات من العقاب. ولذلك يجب أن تصاغ جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب في إطار نهج قائم على حقوق الإنسان.

إن الإرهاب مسألة عابرة للحدود الوطنية. وكما أكد مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي، فإن الإرهابيين عولموا وسائلهم ولديهم ”أسلوب عمل جديد“. وتتطلب عولمة الإرهاب استجابات أكثر تنسيقا وتكاملا. ويستفيد الإرهابيون من عوامل مختلفة، بما في ذلك ضعف المؤسسات الحكومية وسوء الإدارة وسهولة اختراق الحدود، التي تشكل جميعها عوامل تعزز الفساد والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية واستغلالها. وتزيد الصلة بين الجريمة المنظمة وتوسع الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة من تعريض استقرار الدول الهشة – التي تحتاج قدرتها على الصمود إلى تعزيز بطريقة شاملة، كما قال الكثيرون حول الطاولة هذا الصباح – للخطر.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي، في ذلك الصدد، الجهود التي يبذلها شركاؤه الأفارقة للتصدي لكامل نطاق التحديات التي يجلبها الإرهاب. وقد ركزت المجموعة الواسعة والمتنامية من برامجنا في مجال منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على القرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد ومناطق الساحل. إننا نعزز دعمنا لجهود السلام الأفريقية، مع التركيز على اتباع نهج كلي ومتكامل إزاء النزاعات والأزمات والاستثمار في الوقاية ومكافحة التطرف وبناء الاستقرار وتحسين الربط بين جهود العمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن.

كما نواصل تعزيز تعاوننا مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب والوقاية في البلدان والمناطق الأفريقية. فعلى سبيل المثال، نعمل مع مكتب مكافحة الإرهاب لدعم جهود السودان الرامية إلى إصلاح وتعزيز هياكل مكافحة الإرهاب في البلد. ويشمل ذلك مساعدة الحكومة الانتقالية في جهودها لمكافحة الإرهاب والمساهمة في تطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي. ونعمل كذلك على توسيع نطاق الاتصالات

بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بهدف تعزيز فهمنا للمنطقة الأفريقية وتحسين تكييف برامج الاتحاد الأوروبي على الاحتياجات المحلية.

وثمة حاجة إلى المزيد من التركيز على تشخيص الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. والنهج المتكامل أمر أساسي. وقد جمع مؤتمر قمة باو الذي عقد في ١٣ كانون الثاني/يناير أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأطلق التحالف من أجل منطقة الساحل. وهذا مثال جيد على التعاون الإقليمي في سياق مكافحة الإرهاب في أفريقيا. ويعمل الاتحاد الأوروبي بالمجموعة الكاملة من تدابير السياسة والأمن والاستقرار والتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية.

وفي الختام، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بمواصلة دعم شركائه في أفريقيا وخارجها وبالعمل معهم. ونتطلع إلى نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بمكافحة الإرهاب، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في أيار/مايو.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في هذه المناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا: مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا. وأهنئكم في البداية، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وعلى تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية. وأود كذلك أن أشكر سعادة السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد عبد الله مار ديي، على الإطار الشامل الثاقب الذي قدماه في وقت سابق اليوم لكي نفهم الحالة في أفريقيا.

تشكل آفة الإرهاب والتطرف العنيف تحديا خطيرا للسلم والأمن، لا لأفريقيا فحسب، بل كذلك للمجتمع الدولي الأوسع. وقد أدى الإرهاب والتطرف العنيف إلى تقويض آفاق التنمية في أفريقيا، مع عواقب إنسانية مروعة وخسائر فادحة في الأرواح في جميع أنحاء القارة. ويشكل الإرهاب والتطرف العنيف، من جميع جوانبهما، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن سيراليون تقدر عقد هذه المناقشة، التي تتيح الفرصة لطرح نهج وحلول متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا.

وإذ لا يزال الحكم والتحديات الاقتصادية والاستبعاد من العمليات السياسية من بين الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف في معظم أنحاء أفريقيا، لا بد من التركيز على الوقاية كوسيلة للتصدي لأسباب الإرهاب المباشره وغير المباشرة. وبالتالي من الواضح أنه يجب تشخيص الحلول لهذا التهديد بشكل واضح واستهداف الأسباب الجذرية ومعالجتها. وينبغي أن ينطوي اتباع نهج كامل وشامل لمنع الإرهاب والتطرف ومكافحتهما على اعتماد مبادئ للحكم الرشيد، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدابير التكيف مع المناخ والمرونة كوسيلة للتصدي للإرهاب والتطرف أو منعهما.

وقد اتخذت قرارات ملموسة عديدة بشأن منع الإرهاب والتطرف العنيف والقضاء عليهما في جميع أنحاء أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل وغيرها من المناطق المتضررة. وقد أظهرت أفريقيا شجاعة ومرونة في التصدي لتحديات الإرهاب والتطرف من أجل الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء القارة. ومع ذلك، ونظرا للطابع عبر الوطني للإرهاب، يجب تعزيز التعاون المتعدد الأطراف مع أفريقيا، وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دعمها للدول الأعضاء للنهوض بالقدرات والطاقات الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف. ولذلك، هناك حاجة إلى أن يقدم أعضاء الأمم المتحدة ذوو التجهيز الجيد الذين لديهم موارد جيّدة الدعمَ التقني والمالي لتمكين أفريقيا من تعزيز

جهودها لمكافحة الإرهاب، وكذلك إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل في تنفيذ الآليات المعتمدة لمنع الإرهاب والتطرف في أفريقيا والقضاء عليهما.

وقد اتخذت سيراليون عددا من التدابير لضمان التنفيذ الكامل لاستراتيجية مكافحة الإرهاب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، وضع استراتيجية للاتصالات تشمل برامج المناقشة الإذاعية والتلفزيونية والمؤتمرات الصحفية لمكافحة تغذية نزعة التطرف. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حكومة سيراليون، في شباط/فبراير ٢٠٢٠، حلقة عمل وطنية للزعماء الدينيين من جميع أنحاء البلد في محاولة لتعزيز التعاون بين الحكومة والطوائف الدينية.

ودعما لجهود الحكومة، شرع بعض هؤلاء الزعماء الدينيين أيضا في جولة على الصعيد الوطني، حيث أدلوا بخطب بشأن مواضيع تفصل بين الإسلام والإرهاب، وشددوا على المبدأ الإسلامي المتمثل في أنه دين سلام. وعلاوة على ذلك، يجري تدريب أفراد الأمن على مكافحة الإرهاب، كما تمت صياغة تشريعات لمكافحة الإرهاب والمصادقة عليها، وهي حاليا لدى مكتب المدعي العام ووزير العدل للنظر فيها قبل إصدار كقانون. وعلاوة على ذلك، تم في حزيران/يونيه من العام الماضي تعديل وتعزيز قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكفالة الوضوح بشأن المسائل المتصلة بتمويل الأنشطة الإرهابية.

كما تعزز الحكومة قدرة وزارة شؤون الشباب على توفير التدريب وفرص العمل للشباب من أجل التصدي لخطر الإرهاب.

وينبغي أيضا أن تسعى مكافحة الإرهاب والتطرف، ولا سيما في سياق السلام والأمن في أفريقيا، إلى معالجة حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب. إن معالجة وتعزيز احتياجات ضحايا الإرهاب في سياق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لا يبعث على الاطمئنان إلى ضحايا الإرهاب فحسب، بل يمثل أيضا تدبيرا مهما في الإسهام في تحقيق السلام والأمن في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر):بداية، يسعدني أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس الحالي، متمنيا لكم ولجمهورية الصين الشعبية العزيزة كل التوفيق في هذه المهمة. كما أود أن أشكركم على دعوتنا للمشاركة في هذه الجلسة التي تتناول أحد أهم الموضوعات التي تفرض نفسها على ساحة السلم والأمن الدوليين في المرحلة الحالية وهي مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا. كما أثني على الجهود الدؤوبة التي تقوم بها حكومة الصين إزاء التهديد الصحي العالمي المستجد، وأعرب عن التضامن مع كل الدول والشعوب التي تواجه هذا التحدي بعزم وإصرار. كما أعرب عن الشكر لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، وسفيرة الاتحاد الأفريقي فاطمة محمد، والأمين العام المساعد عبد الله دايي، على ملاحظاتهم القيمة.

إن لموضوع الإرهاب والتطرف في أفريقيا الكثيرَ من التفصيلات والتعقيدات. ولدى مصر، بحكم كونها دولة أفريقية، ونظرا لقربها الجغرافي من أكثر المناطق المُزَعْزَعة الاستقرارِ في القارة، درجةٌ متعمقة من المعرفة بطبيعة التهديد الإرهابي ومسبباته وأساليب التعامل معه في قارتنا الأفريقية العزيزة.

مما لا شك فيه أن تهديد الإرهاب بات يطال العديد من أجزاء القارة، من شرقها إلى غربها، ففضلا عن منطقة الساحل وشمال أفريقيا وليبيا، هناك مناطق أخرى عديدة، ولكن مراعاة لاعتبارات الوقت سيركز بياني على عنصرين رئيسيين هما التهديد الإرهابي في منطقة الساحل، وتطور التهديد الإرهابي في ليبيا. ويرتبط أحدهما بالآخر بشكل وثيق، مع توضيح جهود الدولة المصرية في التعامل مع تلك التهديدات.

بالنسبة للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل، فقد تابعت مصر عن قرب تطور نشاط حركات التطرف والإرهاب في دول منطقة الساحل منذ سنوات. تلك الحركات التي عملت على استغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك البلاد الشقيقة لإيجاد مساحة تحرك بتجنيد الشباب ونشر الذعر بين الأهالي لتحقيق أهداف سياسية في الأساس. ولقد سمحت حالة الضعف المؤسسي في بعض دول المنطقة لتلك التنظيمات الإرهابية ولجماعات الجريمة المنظمة بالوجود والانتشار والاستقواء، فضلا عن التشابك في المصالح بين التنظيمات الإرهابية والمتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة التي تداخلت أنشطتها وأصبحت تغذي كل منها الأخرى. فنجد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، على سبيل المثال، تستفيد ماديا من مختلف صور الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر من خلال تحصيل إتاوات ورسوم من الجماعات الإرهابية الإجرامية، الأمر الذي يصبّ في تعزيز قدراتها لتستمر الدائرة المفرغة من الإرهاب والجريمة إلى ما لا نهاية.

وفي هذا الصدد، تدعم مصر كافة الجهود الأممية والإقليمية التي تهدف إلى معالجة بذور الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل، فضلا عن جهود ضبط الأمن وإنفاذ القانون في دول المنطقة، وبالأخص تلك التي تقودها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. كما تسعى مصر لتقديم كل الدعم الممكن لدول المنطقة لتعزيز قدراتها في مكافحة هذا التهديد على أكثر من مستوى سواء من حيث مكافحة الفكر المتطرف من خلال إيفاد الأئمة المستنيرين ونشر القيم الوسطية والمعتدلة للدين أو من خلال بناء السلام، حيث استضافت مصر حلقة عمل ركزت على تحديات بناء السلام في منطقة الساحل، كما تستضيف مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الذي نعول عليه كثيرا في جهود بناء السلام في دول تلك المنطقة وتعزيز مناعتها على مكافحة الإرهاب والتطرف.

وإيمانا من مصر بمحورية الدولة القوية في مكافحة الإرهاب من خلال أجهزتها الوطنية القادرة على فرض وإنفاذ القانون والأمن، فقد خصصت مصر على مدار الأعوام الماضية ١٠٠٠ منحة تدريبية للكوادر من دول تجمع الساحل والصحراء. كما تستمر في تقديم الدورات التدريبية المتخصصة لكوادر دول المنطقة. وهو مجهود نأمل في تطويره في الفترة المقبلة بالاستفادة من مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب الذي تستضيفه مصر.

بالنسبة للمشهد الليبي، ترى مصر أن تطور التهديد الإرهابي في البلاد مؤخرا يستدعي من المجتمع الدولي ومجلس الأمن وقفة حاسمة لما يمثله من تهديد جدي ليس فقط لجهود تحقيق السلم والاستقرار في البلاد التي تقودها الأمم المتحدة، وإنما أيضا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، تعرب مصر عن قلقها البالغ إزاء قيام بعض الدول تقوم بتجنيد ونقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سورية ونشرهم في ليبيا، لما يمثله ذلك من مخالفة علنية وصريحة للعديد من قرارات مجلس الأمن الصادرة وفقا للفصل السابع من الميثاق بشأن ليبيا، ومكافحة الإرهاب وتهديده بتقويض جهود تحقيق السلام في ليبيا بعد مؤتمر برلين.

ويشار، في هذا الصدد، إلى قيام تلك الأطراف بنقل المئات من عناصر تنظيم داعش الإرهابي وعناصر تنظيم القاعدة من مدينة إدلب إلى ليبيا للانضمام إلى الميليشيات المسلحة التي تنشط في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق في ليبيا، وذلك بدعم لوجستي مباشر وعلني ونظير مبالغ مالية كبيرة على النحو الموضح تفصيلا في بياني أمامكم اليوم. ومن المدهش أن هذا الخرق الصارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن يتم بشكل علني ومعلوم للجميع، حيث يُذكَر صراحة في جلسات مجلس الأمن بشأن ليبيا كما أنه موثق وموضح في التقرير الخامس

والعشرين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2020/53) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، والمقدم بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وكما وجد بعض هؤلاء طريقهم من قبل إلى دول الساحل الأفريقي وبعضهم إلى دول أوروبية، سيجد هؤلاء القادمون الجدد نفس الطريق إلى نفس المقاصد مما يخلق إشكاليات طويلة الأجل للمجتمع الدولي تضيف تعقيدات إلى التعقيدات القائمة أصلا.

وفي هذا الصدد، تدعو مصر مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته في مجال صون السلم والأمن الدوليين من خلال المحاسبة عن انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالأخص الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن منع انتقال الإرهابيين والإخطارات ذات الصلة، والتي للأسف يتم التعامل معها وكأن لا وجود لها، وبلا أي اعتبار لهذا المجلس الموقر وقراراته. فالقرارات وحدها لا تكفي، ولكن التنفيذ والمحاسبة ضروريان.

وتحيط مصر علما بقيام لجنة جزاءات داعش والقاعدة مؤخرا بإدراج تنظيمي داعش ليبيا وداعش ولاية غرب أفريقيا وداعش الصحراء الكبرى في قائمة لجنة الجزاءات. وتؤكد على أهمية الشروط الموضحة في الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن معايير إدراج التنظيمات والأشخاص المرتبطين فعليا بتنظيمي داعش والقاعدة بعد التنسيق مع الدول المعنية. كما تحيط مصر علما بقراري المجلس ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، و ٢٤٨٢ (٢٠١٩) بشأن العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وتدعو المجلس إلى مواصلة جهوده لإنفاذ قراراته الخاصة بمكافحة الإرهاب، وبالأخص القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) فيما يتعلق بمنع حركة العناصر الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ختاما، أود أن أشير إلى أنني أتشرف بتولي مهمة التيسير المشترك للمراجعة السابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هذا العام، مع صديقي سعادة السفير الممثل الدائم لإسبانيا، حيث من المقرر أن تبدأ عملية المراجعة في ١٦ آذار/مارس الجاري، بأولى جلسات المشاورات غير الرسمية مع الدول الأعضاء. ونأمل أن نتمكن معا بجهد مشترك من خلال عملية المراجعة الحالية من تيسير التوصل إلى توافق دولي جديد حول قرار المراجعة يواكب تطور الأنشطة الإرهابية منذ عملية المراجعة الأخيرة في عام ٢٠١٨، ويؤكد إرادة الدول وعزمها على مكافحة الإرهاب بحسم، تحقيقا لعالم أكثر أمنا واستقرارا. وهذه رسالة من المهم أن تصدر بقوة عن الأمم المتحدة هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا الدولية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد صديق (السودان): سيدي الرئيس، في البداية، أتوجه لكم بالشكر لترتيب هذه الجلسة الهامة. ويعبر وفد بلادي عن سعادته وامتنانه لانعقاد هذا النقاش لأهميته البالغة. ونتقدم بالشكر أيضاً للسيدة روز ماري ديكارلو والسيدة فاطمة كياري والسيد عبد الله دياي على بياناتهم الوافية.

في ظاهرة دخيلة على سماحة الشعب السوداني، وهي الأولى من نوعها في بلادي، تعرض رئيس وزراء السودان، الدكتور عبد الله حمدوك، لمحاولة اغتيال بعبوة ناسفة صباح الاثنين ٩ آذار/مارس وهو في طريقه إلى مكتبه. وبحمد الله، لم يصب رئيس الوزراء بأذى، رغم أن هناك إصابات طفيفة بين أعضاء موكبه. ولو قُدر لهذا الهجوم الإرهابي الجبان النجاح لعصف ذلك بالأمن والاستقرار في بلادي.

ولا أحسبني في حاجة لتأكيد أن انفلات عقد الأمن والاستقرار في السودان كفيل بأن يهدد الأمن والاستقرار في الإقليم بأسره، بما يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الدوليين. وتجري السلطات السودانية حاليا تحقيقا دقيقا لمعرفة الجهة الظلامية التي خططت ونفذت لهذا الغدر، وسيواجه مرتكبوه العدالة وحكم القانون بما كسبت أيديهم. ويود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر الجزيل للأمين العام وللاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ولكل الدول الصديقة والشقيقة التي أدانت هذا الفعل الشنيع.

واسمحوا لي أن أعرب عن تضامننا مع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم وجميع البلدان التي عانت من هجمات إرهابية. ويؤكد السودان من جديد الأهمية الحيوية لوجود نظام فعال متعدد الأطراف وفقا لأحكام القانون الدولي، بغية التصدي بشكل أفضل للتحديات والتهديدات المتعددة الأوجه والمترابطة التي يواجهها عالمنا. ونؤكد كذلك على الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة، سيما وأننا نعيش اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في عالم مترابط في ظل العولمة، وليس بإمكان أي دولة أن تعيش بمفردها تماما. ونعترف بأن أمننا الجماعي يتوقف على التعاون الفعال في الوقوف في وجه التهديدات عبر الوطنية.

لقد صادق السودان على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، إلى جانب الاتفاقيات الإقليمية، أفريقياً وعربياً. وتنشط بلادي بفاعلية في إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية لمكافحة الإرهاب. ويَعتبر السودان استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أهم الأطر القانونية الدولية الهادية والموجهة للقوانين والتشريعات الوطنية، والتي تعمل الآليات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب متسقة ومتناغمة معها.

إن الحرب التي نخوضها اليوم ضد الإرهاب هي حرب نخوضها بالدرجة الأولى دفاعا عن قيمنا ومبادئنا الإنسانية وسعيا لتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون وللعيش المشترك بسلام وازدهار. لذلك، يدين السودان الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ويؤكد انخراطه وتعاونه لتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في إطار شامل ومستدام ومتسق انطلاقا مع ركائزها الأربعة من خلال منهج ومقاربة تحقيق الشمول والتوازن، مع التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقع على عاتق الدول الأعضاء، مع الأخذ في الحسبان أن للأمم المتحدة دورا هاما في تعزيز وتنسيق الاتساق على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية لتقديم المساعدة للدول الأعضاء بناء على طلبها، وذلك من أجل ضمان التنفيذ المتوازن للاستراتيجية. لذلك، كان السودان من الدول الأولى التي أودعت تقريرها بشأن تنفيذ الاستراتيجية وفق ما أشار إليه الأمين العام في تقريره الأخير (A/74/677) بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن مشاركة مجلس الأمن مع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الشريكة في جهود منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية أمر تشتد الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى. كما أن للمجلس دورا هاما في التعاون الدائم والتنسيق المحكم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة مؤسسات الاتحاد الأفريقي. إن القضاء على الصراع في جميع أنحاء أفريقيا يعتمد على مشاركة الأطراف المعنية، وإن جهود منع الصراعات وحلها تتطلب موقفا دوليا موحدا والتزاما بالأهداف المشتركة، ولا بد من تعضيد شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن، خاصة وأن الاتحاد الأفريقي ومؤسساته يقودون جهودا عظيمة ترمي إلى تحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتميز بطموحاتها لمعالجة الفقر وعدم المساواة وتعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ مبادئ

حقوق الإنسان، في جملة أهداف أخرى تتماشى مع المهمة التي يقودها الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

تتطلب جهودنا الوطنية المبذولة على صعيد مكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي والدولي في إطار الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة دعما فنيا لبناء القدرات وتمكين الآليات الوطنية من النهوض بدورها على أكمل وجه وعلى أساس من التعاون والاحترام المشترك الذي لا يخصم من الملكية والسيادة الوطنية، وهو جهد مشترك للدولة ومنظمات المجتمع المدني بتشكيلاتها المختلفة، بالإضافة إلى وسائط الإعلام ومؤسسات ومراكز البحث والدراسات التي ترصد الظواهر وتقدم القراءات العميقة وتقود حملات التوعية والتنوير.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الصين، بلدكم العظيم، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأشكرها على تنظيم هذا النقاش حول الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، وهما اثنان من التحديات الرئيسية للسلام والأمن في القارة. أود أيضا أن أهنئ السيدة روزماري ديكارلو، والسيد عبد الله مار ديي، والسيدة فاطمة كياري محمد، وجميع الذين تكلموا قبلي على جودة إحاطاتهم الإعلامية وأهمية توصياتهم.

في السنوات الأخيرة، واجهت القارة الأفريقية تكثيفا لخطر الإرهاب والتطرف العنيف، اللذين ينشران الخراب بين السكان المدنيين ويقوضان استقرار الدول وتنميتها. وفي هذا الصدد، كان عام ٢٠١٩ من أكثر الأعوام إثارة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بسبب زيادة الهجمات الإرهابية، التي أسفرت عن العديد من الخسائر البشرية وتشريد داخلي واسع النطاق للأشخاص. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، لمكافحة تلك الظواهر، لا تزال المنظمات الإرهابية وأيديولوجيتها الأصولية تزدهر في التربة الخصبة، للأسف، نتيجة لهشاشة بعض الدول والصراعات الطائفية المتكررة. وبالمثل، فإن البطالة بين الشباب، وضعف النظم الأمنية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والفساد، تهيئ بيئة مؤاتية لترسيخ الإرهاب والتطرف مع ما ثبت من المرونة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على وجه الخصوص.

وفي مواجهة تلك الأخطار الأمنية، من المهم الانتقال من الحلول المخصصة إلى الاستجابات القائمة على نهج متعدد الأبعاد وأفضل تنسيقا وإلى استراتيجيات تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك، تدعو كوت ديفوار إلى تعبئة أكبر والتزام أقوى من جانب المجتمع الدولي لدعم الدول في الاستثمار في بناء مجتمعات أكثر مرونة. ويجب على تلك الدول، التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن ذلك، أن تكفل استجابتها للشواغل العديدة لسكانها عن طريق وضع سياسات تأخذ في الاعتبار الضرورات الأمنية والاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

والوقاية مهمة ذات أولوية أيضا في استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وينبغي أن تستند إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وفيما يتعلق بوسائط الإعلام على وجه الخصوص، يمكن استخدام الشبكات الاجتماعية لرفع مستوى الوعي بجميع أشكال العنف، ومكافحة الأيديولوجية المتطرفة والخطاب المتشدد للجماعات الإرهابية، والمساعدة على نشر رسائل السلام والتسامح والتماسك الاجتماعي. كما أن الاستفادة من التعليم يمكن أن تساعد على منع تلك الآفات. والواقع أن خمول الشباب ونقص التعليم يجعلهم عرضة للخطاب الأصولي. علاوة على ذلك، فإن الطابع عبر الوطني للإرهاب والتطرف العنيف يتطلب تعاونا معززا بين الدول وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في ميادين الأمن والدفاع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واعترافا بهذه الحاجة، أطلقت خمسة بلدان في غرب أفريقيا، هي بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار،

مبادرة أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ للتصدي لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف. وأدت المبادرة إلى إنشاء منصة لتبادل المعلومات والاستخبارات بين دوائر الشرطة والدرك والأمن في تلك البلدان. وفي نفس السياق، تعهد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بالتزامات مالية قدرها بليون دولار في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في واغادوغو و ١٠٠ مليون دولار في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في داكار، على التوالي، لتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، أدت حتمية التعاون الإقليمي الفعال إلى إنشاء منظمات، مثل مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، تود كوت ديفوار أن تكرر دعوتها إلى زيادة الدعم لتفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المتعددة الجنسيات المشتركة، وكذلك للمبادرات الإنمائية في المناطق المتضررة من الإرهاب والتطرف العنيف.

وبالإضافة إلى مشاركتها القوية في المبادرات دون الإقليمية المذكورة آنفا، تلتزم كوت ديفوار التزاما راسخا بمكافحة الإرهاب من خلال استراتيجية تركز على الوقاية وتعزيز الموارد اللوجستية والبشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وعليه، وبدعم من فرنسا، يجري إنشاء أكاديمية دولية لمكافحة الإرهاب تركز على المنطقة بالقرب من أبيدجان. وتهدف الأكاديمية، المخصصة للجهات الفاعلة في مجال مكافحة الإرهاب، إلى تعزيز المعالجة الشاملة لهذه الظاهرة، من جمع المعلومات الاستخبارية إلى عمليات القوات المتخصصة والإجراءات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ الحكومة تدابير مختلفة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للفئات الضعيفة من السكان، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.

وبالنظر إلى التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب والتطرف للسلام والأمن في أفريقيا وبقية العالم، من المهم تجميع كافة مواردنا اللوجستية والمادية والمالية والاستخباراتية. ويرحب وفدي بالتزام الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، في هذا الصدد، ويدعو إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات المجلس ذات الصلة. كما يدعو المجتمع الدولي إلى دعم مبادرة إسكات البنادق بغية إنهاء الصراع في القارة الأفريقية.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى وضع استراتيجية عالمية ومنسقة ومستدامة لمنع الإرهاب والتطرف العنيف. كما تكرر نداءها من أجل تعزيز القدرات العملياتية والاستخباراتية للدول، وأخيرا، تحث مجلس الأمن على إيجاد حل سريع ودائم للأزمة الليبية، من شأنه على الأقل أن يحسن حالة انعدام الأمن الملحوظة في أفريقيا، إن لم يكن القضاء عليها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للرئاسة على تنظيم هذا النقاش، وقبل كل شيء، لاختيار موضوع مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، مما يدل على الأهمية التي توليها الصين لأفريقيا وتنميتها وازدهار شعوبها.

علاوة على ذلك، فقد جاء هذا الاختيار في الوقت المناسب. وكما أكد الأمين العام في تقريره الأخير عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (A/74/677)، أصبح الإرهاب أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان العالمية. ويصدق هذا بصفة خاصة على قارتنا، أفريقيا. وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، تزداد هجمات الإرهابيين على البنية التحتية الحيوية والأهداف المعرضة للخطر، مثل المدارس والمستشفيات والمرافق الاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن الانفصاليين والجماعات

المسلحة غير التابعة للدولة، ولا سيما تلك التي ثبتت صلاتها بالجماعات الإرهابية، يشكلون تهديدا حقيقيا للسلام والأمن في أفريقيا. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو التقارب الأخير بين تنظيمي القاعدة وداعش في منطقة الساحل. فألد أعداء الماضي يعملون الآن معا وينفذون عمليات مشتركة.

ومن خلال نشر الخوف والكراهية وبث الانقسامات داخل المجتمعات المحلية، يهدف إرهابيو اليوم إلى التحريض على العنف وخلق فراغ يأملون في استغلاله فيما بعد. ولهذا السبب، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الانضمام للإرهابيين. وإدراكا من المغرب لأثر انتشار التهديدات العابرة للحدود الوطنية المرتبطة بالإرهاب على الأمن والاستقرار، فإنه يلتزم التزاما راسخا بتشجيع اتباع نهج شامل ومتسق إزاء هذه الآفة. ويشمل هذا النهج، بطريقة تكميلية ومتكاملة، الأبعاد الأمنية والعسكرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية وحماية الهوية الثقافية والدينية والتعاون الدولي والإقليمي.

ويتماشى النهج الذي يتبعه المغرب مع المبادئ التوجيهية للسياسة الأفريقية، على نحو ما حدده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تدعو إلى بلورة نموذج جديد للتعاون بين بلدان الجنوب يكون فعالا وداعما على حد سواء. ويسعى ذلك النهج إلى تعزيز القدرة على الصمود في ضوء الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجهها القارة. وأخيرا، فإنه يستند إلى المبادئ والقيم، مما يجعل التكامل والتضامن القاريين والأقاليميين عاملين رئيسيين في الاستجابة للتغيرات التي تحدث في قارتنا الأفريقية. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئ المغرب يدعو بقوة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في القارة الأفريقية. وهذا البعد حاسم لضمان أن يكون الاستقرار في القارة لا رجعة فيه واستدامة السلام فيها.

وفي هذا السياق، اتخذ المغرب الخيار الحصيف المتمثل في القيام، بقوة وعن اقتناع، بتشجيع تنفيذ مشاريع ملموسة ومحددة لصالح العديد من البلدان الأفريقية الشقيقة والاستثمار في هذه المشاريع. وتستهدف هذه المشاريع، وهي ذات طابع هيكلي، أشد السكان حرمانا من خلال نهج تشاركي وشامل للجميع. وتشمل إطلاق العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات كبيرة في مجالات متنوعة مثل التمويل والأعمال المصرفية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية والتعدين وتخطيط المدن وإسكان ذوي الدخل المنخفض، وما إلى ذلك.

وبالإضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما فتئ المغرب يدعو إلى الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمواطنين الأفارقة. وهذا النهج ضروري لمواجهة الاستخدام المخزي والشائن للإطار التوجيهي الروحي الحقيقي والذي يستهدف تأجيج المظاهر العنيفة للتطرف وانتشار الظلامية وتسويغها دون مبرر. وتحت قيادة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يستثمر المغرب في حماية وتعزيز الإسلام الوسطي المتسامح والمنفتح، الذي كان سائدا في المنطقة على مر التاريخ. وفي هذا الصدد، درب ”معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات“ ١ ٧٥٤ إماما من عدة بلدان أفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت المملكة المغربية ”مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة“، التي يتمثل هدفها الرئيسي في توحيد جهود العلماء المسلمين وتنسيقها في الدول الأفريقية لتعزيز قيم التسامح ونشرها وتوطيدها، وهي القيم التي يكرسها الإسلام ويعززها.

إن خطر الإرهاب متعدد الأوجه ومتطور ومستمر. ومن أجل التصدي له، يجب أن نركز على بناء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام والرخاء على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. كما أن ثمة ضرورة لأن تكون الاستجابات للتهديدات الإرهابية حازمة ومتناسبة، ولكن يجب استكمالها باستثمارات متوسطة الأجل

وطويلة الأجل في مجال الوقاية وبناء القدرة على الصمود. وتماشيا مع هذا النهج، تحتاج الدول إلى مؤسسات قوية وحوكمة فعالة واحترام حقوق الإنسان من أجل حرمان الإرهابيين وأنصارهم المجرمين من المجال الذي يحتاجون إليه للاضطلاع بأنشطتهم، ومن أجل تقديمهم إلى العدالة.

أخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص للتعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، فضلا عن تبادل المعلومات والممارسات الجيدة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة الحارة لكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. كما نعرب عن التقدير لدعوتكم المتبصِّرة للاستماع إلى الأصوات الأفريقية بشأن موضوع اليوم البالغ الأهمية.

ونشكر السيدة روزماري ديكارلو والسفيرة فاطمة محمد والسيد عبد الله دايبي على إحاطاتهم الثاقبة.

ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2020/5 في وقت سابق اليوم بشأن مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا.

إن الإرهاب خطر عالمي. ويواصل الإرهابيون تكييف أساليبهم وتوفير التمويل وإحداث الفوضى والاحتفاظ بسطوة كبيرة عبر الحدود الوطنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتنديد، بأشد العبارات، بمحاولة اغتيال رئيس وزراء السودان. ونعرب عن تضامننا مع السودان حكومة وشعبا.

إن التحديات الهائلة التي نواجهها في مكافحة الإرهاب تحتم علينا إقامة تعاون دولي فعال لمكافحة التطرف العنيف ومنعه. بيد إنه من المهم ملاحظة أن الأسباب الجذرية للتطرف والتشدد أسباب محلية إلى حد كبير. فالإرهابيون يظهرون حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وتهميش اجتماعي واقتصادي للأقليات والفئات المحرومة، وحيثما تكون سلطة الدولة إما ضعيفة أو غير موجودة.

كما أن تزايد الخطاب المتعصب والخطابات المليئة بالكراهية، التي تُنشر عن طريق الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، يسهم في زيادة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى نزاعات طائفية. وما لم نتصدى لتلك الأسباب وغيرها من الأسباب الكامنة، ستظل جهودنا عاجزة دائما. وبناء على ذلك، يجب أن تكون استراتيجياتنا المتبعة وجهودنا المبذولة لمكافحة الإرهاب والتطرف كلية وشاملة. وينبغي بذل هذه الجهود بالاقتران مع اتخاذ خطوات استباقية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما إيجاد فرص عمل للشباب، فضلا عن وضع استراتيجيات فعالة للحد من الفقر ومنع العنف الطائفي.

إن الشباب غالبا ما يتم تصويرهم على أنهم ضحايا الإرهاب المساكين أو مرتكبوه. بيد إنه على نحو ما رأينا في جميع أنحاء أفريقيا، فإن الشباب في طليعة المطالبين بالتغيير وبفرص أفضل. إنهم أقوى شركائنا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن نستمع إلى آمالهم ومخاوفهم بشأن المستقبل. والأهم من ذلك، يجب أن نكفل مشاركة النساء والشباب بصورة نشطة ومجدية في صنع القرار على جميع مستويات المجتمع.

وما فتئ مجلس الأمن يشدد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالتنفيذ الكامل للأطر القانونية ونظم الجزاءات الدولية. وهذا أمر حيوي حقا لتعزيز التعاون العالمي. ومع ذلك، فإن من المهم بنفس الدرجة أن تعترف الجهات المعنية بأن البلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات ضخمة في تنفيذ تلك الأطر القانونية بصورة صحيحة. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى تقديم مساعدة ملموسة في المجال التقني ومجال بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال للأطر القانونية الدولية ومساعدة الدول الأعضاء في أن تظل صاحبة السبق في التصدي للتهديد الإرهابي الدائم التطور.

ولا يزال تزايد الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وفي دمار واسع النطاق.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال الحوار والدعم التقني والأنشطة المشتركة للتصدي للتهديدات الإرهابية. ويجب تعزيز وتوسيع نطاق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مبادرة إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ – وهي أحد المشاريع الرئيسية في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ – لتشمل مجالات أخرى تمشيا مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

إن تغير المناخ يؤدي إلى احتدام التنافس على الموارد الشحيحة بشكل متزايد، مما يؤدي إلى صراعات قبلية ويهيئ فرصا يستغلها الإرهابيون. وآثار الإرهاب وتغير المناخ تتجاوز الحدود الوطنية. ونحتاج إلى تعاون قوي بين الدول لحرمان تجار الإرهاب من الملاذات الآمنة. وثمة حاجة إلى تعاون إقليمي أقوى في مجالات تبادل المعلومات والاستخبارات وآليات الإدارة المشتركة للحدود. ويمكن أن يتخذ هذا التعاون أيضا شكل التكامل الاقتصادي الإقليمي وإقامة مشاريع الهياكل الأساسية المشتركة وتطويرها وتهيئة ممرات الاستثمار.

لقد طوت منطقة القرن الأفريقي الصفحة استشرافا لمستقبل الأفضل. وتشارك بلدان المنطقة في تعاون قوي لتوطيد السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال خطة شاملة لمكافحة وتحييد الإرهاب وغيره من التهديدات المشتركة التي تواجهها، مثل الاتجار بالأسلحة والأشخاص وتهريب المخدرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع تلك الجهود ويدعمها.

ولا تزال حركة الشباب تلحق الدمار بالصومال وتشكل تهديدا خطيرا للمنطقة قاطبة. ولا تزال تمتلك قدرة كبيرة على زيادة الإيرادات المتأتية من الإرهاب وشن هجمات فتاكة.

وللقضاء على ذلك التهديد بصورة نهائية، يجب أن نواصل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاستثمار في تعزيز قدرة الجيش الوطني الصومالي ومضاعفة دعمنا لحكومة الصومال في هذه السنة الانتخابية المحورية.

وتقوم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتنسيق استجابة إقليمية لخطر الإرهاب من خلال استراتيجيتها الإقليمية الشاملة، تمشيا مع خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وينبغي للشركاء الدوليين تعزيز جهودهم من خلال الدعم التقني وبناء القدرات، بما في ذلك في المجالات التي تنطوي على الاتصالات الاستراتيجية.

وختاما، تقوم إثيوبيا حاليا بإصلاحات قانونية واقتصادية وسياسية كبيرة. فقد تنقيح عدد من القوانين القمعية، مثل إعلان المؤسسات الخيرية والجمعيات، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون الانتخابات الوطني، وإعلان وسائط الإعلام، وتعديلها بشكل أساسي لسد الثغرات في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. كما اتخذت تدابير من أجل إقامة نظام للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعجيل بإصلاح نظام العدالة الجنائية وجهاز الأمن لجعلهما مستقلتين عن السيطرة والنفوذ السياسيين.

ونفهم أنه يجب ألا يساورنا الرضا حيال ما حققناه من نجاحات متواضعة. وحكومة بلدي ملتزمة بإقامة نظام حكم عادل ومتكافئ يدعم حقا حقوق المواطنين ويكفل تقاسم فوائد التنمية الاقتصادية على قدم المساواة بين جميع مواطنينا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزام إثيوبيا بتعددية الأطراف والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والشراكات الإقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية للتطرف والإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دوالي (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية أضم صوتي إلى الممثلين الذين تكلموا قبلي في تهنئة وفد جمهورية الصين الشعبية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وتعرب جيبوتي عن امتنانها لعقد هذه المناقشة الهامة وإصدار هذه المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2020/161، المرفق). ونشكر السيدة روزماري ديكارلو والسفيرة فاطمة كياري محمد والسيد عبد الله مار ديي على إحاطاتهم.

وتكرر جيبوتي التأكيد بأشد العبارات على إدانتها لمحاولة اغتيال دولة رئيس وزراء السودان، السيد عبد الله آدم حمدوك.

ما فتئت آفة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في أفريقيا تتزايد باطراد منذ أوائل التسعينات. ويساور القارة قلق بالغ على وجه الخصوص إزاء تصاعد الأعمال الإرهابية. كان عام ٢٠١٩ مميتًا بشكل خاص، حيث وقع عدد مثير للجزع من المدنيين ضحايا لرصاص الإرهابيين. وحتى الآن، ليس لدينا إحصاءات موثوقة، بل تقديرات فقط. وسنستفيد من تحليل إحصائي لأنماط الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية وطابع الجماعات الإرهابية المعنية والاستجابات التي انتهجت حتى الآن، استنادا إلى استراتيجيات تحليلية مبتكرة.

وأعلن مؤتمر القمة الثالث والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير، أن عام ٢٠٢٠ هو العام الذي ستلتزم فيه القارة بإسكات دوي المدافع. وقد حدثت تطورات إيجابية في ذلك الصدد، كان آخرها من جنوب السودان، حيث شُكلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة وفقا للمواعيد النهائية التي قررها مختلف أصحاب المصلحة في جنوب السودان.

بيد أن التهديد الإرهابي يشكل أكبر خطر على تنفيذ الاستراتيجية القارية، لأنه يقوض التقدم المشجع المحرز في مجالي إدارة الأزمات والنزاعات. ومما يدعو إلى مزيد من القلق أن التدفق المتزايد باستمرار للمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من مناطق أخرى من العالم لدعم الجماعات الصغيرة الموجودة بالفعل في القارة الأفريقية قد مكنها من تعزيز قدرتها على التكيف والتغيير، فضلا عن تنويع مصادر تمويلها.

وتخوض القوات الأفريقية المنتشرة في الميدان حربا غير متكافئة ضد الجهات الفاعلة من غير الدول التي تتمتع بقدر متزايد من الموارد. ونحن بحاجة ماسة إلى إيجاد حلول مناسبة للحالة غير المقبولة التي تنطوي على قوات حفظ سلام أفريقية غير مجهزة تجهيزا كافيا، والتي يجب مع ذلك أن تكفل السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي وأمنها. وينبغي أيضا تسليط الضوء على الزيادة الهائلة في استخدام تلك الجماعات للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والهجمات الإرهابية التي تخلف خسائر جسيمة في الأرواح والاغتيالات المستهدفة.

وفي مواجهة تلك الحالة، أيد مؤتمر القمة الثالث والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا تاريخيا ناشئا عن توصية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برئاسة جيبوتي في شهر شباط/فبراير. وقرر رؤساء الدول أن ينشروا، بالتعاون مع وزراء دفاع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قوة عمليات أفريقية تتألف من ٠٠٠ ٣ جندي في منطقة الساحل.

وقد بذلت أفريقيا جهودا متضافرة وهي ملتزمة بالاستجابة المشتركة للجماعات الإرهابية من أجل تدميرها نهائيا. بيد أن أفريقيا تطلب الدعم الكامل والقاطع من المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو مجلس الأمن مرة أخرى، باسم الاتحاد الأفريقي، إلى اتخاذ تدابير جديدة تتناسب مع خطورة التهديد في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد وفقا لولايته.

وبداية من التسعينات، كانت منطقة شرق أفريقيا، التي يقع فيها بلدي، من أوائل المناطق التي عانت من الهجمات الأيديولوجية الضارية التي شنتها الجماعات المتطرفة والإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وحركة الشباب، اللذين أعلنا الآن الولاء

لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. إن جمهورية جيبوتي، بعد أن فهمت أبعاد الدور المميت الذي تؤديه الجماعات التي تروج للأيديولوجيات المتطرفة، قد أسهمت منذ أوائل القرن العشرين في الجهود الإقليمية والقارية والدولية لمكافحة آفة الإرهاب والقرصنة البحرية في خليج عدن.

ومن أجل التصدي لهذا التهديد الذي يتطور باستمرار، واصلت السلطات الجيبوتية ضمان الحفاظ على أعلى درجة من اليقظة القائمة على استراتيجية من ثلاثة أجزاء تنطوي على الحوار الديني لتعزيز نشر المثل الدينية بوصفها درعا ضد الخطاب المتطرف؛ والاستثمار الضخم في القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية؛ وأخيرا، تعزيز ترسانة من الأدوات القانونية والآليات الوقائية. وبناء على ذلك، تتطلب الحاجة إلى القدرة على التكيف باستمرار مع هذا التحدي العاجل والمستوى العالي من اليقظة موارد مالية وتكنولوجية كبيرة.

وبغية القضاء على الإرهاب والجماعات المتطرفة، نعتقد أنه ينبغي للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، أن تستفيد أكثر من الدعم المالي المستدام والمستوى المعقول من نقل التكنولوجيا. ونقترح أربعة مسارات للعمل.

أولا، ندعو إلى الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو مجد، لأن أول ضحايا التلقين الأيديولوجي للجماعات الإرهابية والمتطرفة هم في كثير من الأحيان الفئات الضعيفة فكريا أو اجتماعيا التي يمكن استغلالها من أجل خدمة الخطط الشريرة للجماعات الإرهابية.

لا يزال الشباب هدفا رئيسيا. وليس من قبيل المصادفة أن تسمى الجماعة الإرهابية الرئيسية في الصومال حركة الشباب، التي تعني ”الشباب“ باللغة العربية. وفي الحرب ضد الإرهاب، فإن تبادل الخبرات والتنسيق والاستجابة هي العناصر الرئيسية التي يجب أن نتخذ قرارات سياسية مشتركة حيالها.

لقد حان الوقت أيضا للبدء بالنظر في فرصة إنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة للأجل الطويل، وذلك على خطى الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، لا بد من ضمان توفير تمويل لعمليات حفظ السلام يمكن التنبؤ به.

في الختام، إن لم نكن حذرين، فيمكن للقارة الأفريقية أن تصبح بابا دائريا للإرهاب العابر للحدود الوطنية. وهذا التهديد، الذي يؤثر علينا جميعا على أعلى المستويات، يزداد تعقيدا ودينامية وتنظيما، ويتغير باستمرار. ولن نتمكن من إطلاق استجابة مستدامة وفعالة إلا باتباع تنظيم أفضل. ولهذا السبب يجب أن نضع استجابة منسقة. فالوقت ليس في صالحنا وهناك الكثير مما يتأرجح في كفة الميزان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيدة كابا (غينيا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على رئاستها لمجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا لاختيار موضوع هذا الجلسة عن مكافحة الإرهاب والتطرف في أفريقيا، الذي هي قضية مدار البحث. كذلك أود أن أشكر السيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد عبد الله مار دايي، المستشار الخاص لمجلس مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يبرز الإرهاب اليوم كظاهرة عالمية تتحدى الجهود السيادية التي تبذلها الدول للذود عن حياضها وعن ممتلكات مواطنيها. إن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة في أفريقيا. فقد ترسخ تدريجيا في القارة التي تعاني من الصراعات المدمرة وتغير المناخ والفقر المتوطن. وتزدهر الأعمال الإرهابية وتنتشر في تلك البيئة، مما يقوض الجهود التي تبذلها الدول لتعزيز السلام والأمن.

ما فتئت أفريقيا تكابد من دون طائل تحديات الإرهاب والتطرف العنيف منذ سنوات عديدة لأسباب متعددة ومعقدة وبالنظر إلى الاستراتيجيات المتطورة باستمرار لدى الجماعات الإرهابية في المجالات عبر الوطنية. إن الأنشطة التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة الشباب وبوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، ومختلف الجماعات الإرهابية العاملة في شمال مالي ووسط أفريقيا، كلها ترغمنا على إيجاد استراتيجيات ملائمة لمكافحة هذه الظاهرة على الصعيد الدولي.

إن عدد ضحايا الأعمال الإرهابية في أفريقيا في صفوف المدنيين والعسكريين يقدر بالآلاف. وبالإضافة إلى ذلك، شُرد الملايين ولا تمتد خدمات الدولة إلى المناطق المتضررة. وهذه الحالة تقوض إلى حد كبير الجهود الإنمائية وتجبر الدول على تخصيص جزء كبير من ميزانياتها للأمن، على حساب تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن المؤسف أن نلاحظ أنه في مواجهة الأحداث المأساوية التي وقعت في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، وما صاحبها من خسائر في الأرواح البشرية، وتدمير في الهياكل الأساسية، وتفشي الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وتشريد السكان على نطاق واسع، نجد المجتمع الدولي يجهد من أجل التوصل إلى تعريف توافقي للإرهاب والرد المناسب عليه. تلك إحدى العقبات التي تعترض تنفيذ استراتيجية شاملة وفعّالة لمكافحة هذه الآفة. فالتحديات الأمنية المتصلة بأنشطة الجماعات الإرهابية، والجريمة المنظمة والقرصنة، والعنف الطائفي كلها تهدد الأمن والاستقرار في أفريقيا.

بالنظر إلى حجم وتعقيد الجماعات الإرهابية العاملة في أفريقيا، فقد حان الوقت لكي يولي مجلس الأمن الاهتمام الواجب لمكافحة الإرهاب في أفريقيا. وتواجه القارة الأفريقية تحديات اجتماعية واقتصادية وأمنية كبرى. وفي ذلك السياق، من الضروري تقييم جهود مكافحة الإرهاب المبذولة في إطار الاتحاد الأفريقي واقتراح حلول لتعزيز مكافحته للإرهاب.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا ينبغي أن تركز على عدد من التدابير، ولا سيما، منع الصراعات وحلها بالوسائل السلمية، والتسوية العاجلة للصراعات الجارية في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، والتنفيذ الفعّال للصكوك المتعلقة بالديمقراطية والحكم، ذلك لأن الترسيخ الفعّال لقيم ومبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمثل استجابة آمنة للصراعات التي تعصف بأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج أفريقيا إلى تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لأن طبيعة التهديد العابر للحدود وتعقده وحجمه كلها مسائل تتطلب اتباع نهج جديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، يجب على أفريقيا أن تعزز قدرات القوات المسلحة الأفريقية من خلال التدريب والتزود بالمعدات، وتجميد أصول ومصادر تمويل الأعمال الإرهابية في القارة، وتبادل المعلومات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ترحب غينيا بإنشاء المنظمة الأفريقية للتعاون في مجال الشرطة.

يجب على أفريقيا أيضا أن تعزز مراقبتها للحدود والتدابير التي تتخذها لتحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويجب أن نستفيد من تكنولوجيات المعلومات الجديدة في مكافحة هذه الآفة. ويجب أن نكافح الفقر المتوطن في أفريقيا بتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في جميع أنحاء العالم. ويجب على أفريقيا أيضا أن تركز على تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها لكون ذلك من بين أولويات استراتيجية الاتحاد الأفريقي، وتنفيذ مبادرتها المتمثلة في إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

إن غينيا إدراكا منها لخطر انتشار الإرهاب في منطقتنا دون الإقليمية، اتخذت التدابير الوطنية التالية: إنشاء لجنة وطنية في عام ٢٠٠٧ لاستعراض المعلومات المالية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد القانون L-2019-033، بشأن منع الإرهاب وقمعه، وهو قانون سنه رئيس الجمهورية في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، ووضع سياسات، بالشراكة مع المجتمع المدني والزعماء الدينيين والنساء والشباب، ترمي إلى التوعية بالإرهاب وخطاب الكراهية.

يشدد بلدي أيضا على ضرورة دعم القوات الدولية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد تنظيم بوكو حرام والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ويجب اتخاذ جميع هذه التدابير في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن الإجراءات التي اتخذها الأمين العام غوتيريش، والهيئات المتخصصة، والشركاء من أجل التنفيذ المنسق الفعال لتلك القرارات والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب محط آمالنا في مكافحة الإرهاب والعنف التطرف في أفريقيا.

إن خطة الأمم المتحدة التي وضعها الأمين العام لدعم منطقة الساحل من أجل مساعدة ١٠ بلدان، بما فيها غينيا، إنما تمثل نهجا مبتكرا. فهي تهدف إلى إقامة صلة وثيقة بين قضايا السلام والأمن وتغير المناخ والمسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا النهج الجديد نحو قضايا السلام والأمن والتنمية سيسهم في مكافحة الفقر المدقع والإجحاف والآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ، وكلها أمور توجد تربة خصبة للإرهاب وتعززها.

لهذا السبب قال رئيس جمهورية غينيا، السيد ألفا كوندي، أن هزيمة الإرهاب الحتمية تتحقق من خلال التنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية للشباب والنساء.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمة المتكلمين لهذه الجلسة، بمن فيهم ممثل الأمانة العامة. وسأحرص على إتاحة الفرصة لهم للدلاء ببياناتهم في جلسة بعد الظهر. وأود أيضا أن أطمئن الجميع إلى أن البيانات التي سيُدلى بها في جلسة بعد الظهر ستنال نفس أهمية البيانات التي أُدلى بها جلسة هذا الصباح، وستعامل على قدم المساواة مع البيانات التي أُدلى بها جلسة هذا الصباح من حيث إجراءات المتابعة التي يقوم بها مجلس الأمن.

عُلقِّت الجلسة الساعة ١٣/١٠.